بحث بعنوان

" تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً "

إعداد

د / أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

٢٠١٧م

أولاً : مدخل لمشكلة الدراسة :

تعد التنمية مفهوماً واسعاً وقد أختلف فيه المفكرون والمتخصصون كل حسب اختصاصه وهناك حقيقة مؤدها أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الأقتصادية ، والاجتماعية

، السياسية ، الثقافية ، والأيدلوجية. [١] فالتنمية عملية تغيير في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع تسعي أساساً لرفع مستوي السكان في كافة الجوانب أي أن التنمية يقصد بها الأرتقاء الحقيقي بالمواطن بما يعنيه ، وذلك في زيادة دخله مصحوبة بتطوير إيجابي في سلوكياته ومفاهيمه وتصرفاته. [٢]

وتعتبر التنمية هدفاً تسعي الي تحقيقه غالبيه المجتمعات المتقدمة والنامية علي حد سواء علي اعتبارها وسيله اساسيه يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعه من الرقي والتقدم والرفاهية وكذلك في محاولة منها للخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التقدم والذي يسير بمعدلات سريعة ومتلاحقة. [٣]

وبذلك أحتلت قضية التنمية بمختلف جوانبها مكاناً بارزاً في المجتمعات بكافة أنواعها كما حظيت باهتمام العديد من الباحثين في مختلف المجالات باعتبارها الوسيلة المثلي لتحقيق حياة افضل للمجتمعات ومستوي معيشة أفضل للأفراد خاصة بعد أن أشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وأفاق التنمية. [٤]

وتعتبر التنمية الركيزة الأولي للعمل في المجتمعات ويعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقريره التنمية بأنها عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية لتفضي إلي تنمية لها أثر باقي من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية ، ومع ذلك فالتنمية تتطلب المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع ، كما أنها تشمل عناصر الإنتاجية ، الإنصاف ، والعدالة الاجتماعية ، والأستدامة ، والتمكين.[٥]

ويعتبر التمكين أحد المداخل الأساسية لعملية التنمية لتحقيق الأستثمار الأمثل لدور المرأة ، فالتنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر ، وذلك لأنها تعمل نصف سكان المجتمع وتنكر قدرتها علي الإنتاج. [٦]

حيث يهدف التمكين إلي مساعدة الأفراد للتغلب علي الضغوط والمعوقات البيئية لزيادة إستجابة البيئة الاجتماعية لإحتياجات الأفراد وتحقيق أهدافهم وخاصة الفئات المهمشة أو من يعانون من الظلم الأجتماعي ويهدف إلي تشجيع الأشخاص علي بناء وإستخدام المعارف الخاصة من أجل تمكين الذات. [٧]

لذلك لا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع ، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها وتحرص علي ممارسة حقوقها إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً مما يدفع به إلي مزيد من التقدم والرقي ، وملاحظة الركب الحضاري علي مستوي العالم أجمع. [٨]

فقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ علي أن تمكين المرأة يتم من خلال فتح وإتاحة جميع الفرص المرتبطة بإستثمار قدراتها ومساواتها مع الرجل في كافة مناحي الحياة ، والذي يعد أحد الشروط الأساسية التي يجب أن تؤسس عليها المجتمعات خطواتها الإصلاحية. [٩]

وبالنسبة لوضع المرأة في مصر فإنها تمثل نسبة كبيرة من السكان في المجتمع المصري حيث تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩ أن عدد الإناث وصل ٣٥.٧٨٩٧٥ مليون نسمة بنسبة (٤٨.٨ %) [١٠] ،وفي عام ٢٠١٤ تشير الإحصاءات إلي أن المرأة تشكل حوالي ٤٩% من إجمالي سكان مصر.[١١]

ولذا فقد أهتمت مصر في العقدين الأخيرين بالمرأة ودورها في كافة الأصعدة ، لتمكينها من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية ، لأن المرأة تعتبر إحدي الفئات التي مازالت تطالب بتطبيق الحقوق التي كفلتها لها التشريعات والقوانين والدساتير العالمية والمحلية ، وتتعلق معظمها بإزالة شتي أشكال التفرقة النوعية وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة.[١٢]

حيث أن للمرأة دوراً هاماً في حركة التنمية وفي مواجهة التحديات العالمية والعملية لا يقل عن دور الرجل بإعتبارها تمثل نصف الموارد البشرية في المجتمع ، كما أن مشاركة المرأة في خطط التنمية في الحياة العامة تحقق مزايا عديدة منها حاجة المرأة للعمل كضرورة إقتصادية فردية ، وحاجة المجتمع إلي عمل المرأة ، وإذا كان الإهتمام بالمرأة ينبغي أن يكون علي قمة السياسات التنموية ، فإن المرأة الريفية بصفة خاصة ينبغي أن تكون لها الأسبقية وأن يتضاعف نصيبها من الجهود التنموية مرة لكونها ريفية ، ومرة أخري لكونها إمرأة .

فالمرأة الريفية تنتمى إلي القطاعين الأقل حظاً والأكثر حرماناً من قطاعات المجتمع علي الرغم من أهميتها الحيوية في الإسراع لعملية التنمية الشاملة للمجتمع ودفعاً وتعزيزها إذا ما أتيح لها الإنطلاق من أثر التخلف والإهمال الذي فرض عليها عصوراً طويلة ، وتوفرت لها أسباب إطلاق طاقتها الكامنة وتوظيفها في عملية التنمية. [١٣]

ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية تهدف إلي إحداث تغيير إجتماعي مقصود وأنها تقدم المساعدة لمن يجد صعوبة في التكيف وتحتاج إلي هذة المساعدة. [١٤]حيث أنها طريقة علمية لخدمة الإنسان ونظام إجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم إجتماعية يحتاج المجتمع إليها لتحقيق رفاهية أفراده ، والخدمة الاجتماعية ذات أهداف عامة لتحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمعات بطريقة متكاملة تضمن للإنسان أكبر نفع ممكن. [١٥]

فالخدمة الاجتماعية هي مجموعة من الأنشطة المنظمة التي تستهدف تحقيق التكيف بين الأفراد والمجتمع الذي يعيشون فيه ، وهذا الهدف إنما يتحقق عن طري إستخدام طرق فنية تتعاون فيها الأفراد والجماعات والمجتمعات علي مقابلة إحتياجاتهم وحل مشكلاتهم المتصلة بالتكيف الاجتماعي في مجتمع متغير وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، ويتطلب ذلك كله الإنتفاع بالجهود الحكومية وغير الحكومية في مختلف ميادين العمل الاجتماعية ومن أمثلة ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية والخدمات الثقافية ... إلخ ، فهذة كلها خدمات اجتماعية لأنها تنظم بواسطة الدولة في كافة المجالات وتوجه لصالح الفرد والجماعة والمجتمع بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية. [١٦]

حيث ينظر إلي الخدمة الاجتماعية دائماً من زاوية مساعدة الناس لإحداث عملية التغيير الاجتماعي من خلال تغير كافة الأنساق الاجتماعية في البيئة ، وتوجيه التغير دائماً لحل المشكلات أو المساعدة علي تقبل الموقف في حالة العجز عن حل المشكلة. (١٧)

ولإن الخدمة الاجتماعية هي مهنة تعتمد علي المنظمات الرسمية (المؤسسات الاجتماعية) التي تمارس من خلالها للحصول علي الشرعية اللازمة للعمل المهني وللحصول علي الموارد الضرورية لتقديم الخدمات وأيضاً للحصول علي الفرص الضرورية لنمو المهنة وطريقة التخطيط الاجتماعي كإحدي طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لها نفس الخاصية في الاعتماد علي المنظمات. (١٨)

لذلك تهتم الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة بتحقيق أهداف التنمية الشاملة بإعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان. (١٩)

والتخطيط الاجتماعي طريقة يتضمن أستخدامها عملية بواسطتها بساعد الأخصائي الأفراد أثناء ممارستهم لأوجه نشاط البرامج في الأنواع المتعددة من الجماعات في المؤسسات المختلفة لينموا كأفراد وكجماعة ويسهموا في تغيير المجتمع في حدود أهداف المجتمع وثقافته ومن هنا يتضح أن لطريقة التخطيط الاجتماعي هدف ثلاثي هو نمو الفرد والجماعة ككل ومن ثم بتغير المجتمع. (٢٠)

حيث أصبح للتخطيط أهمية كبيرة وضرورية فالتخطيط ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها الأنشطة المتكاملة في إطار تعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ ، كما أنه يحقق الشمول والتكامل في الخطط بالإضافة إلي ترجمة الأهداف الاجتماعية إلي برامج فعالة يمكن إجراؤها وتحقيقها ، فالتخطيط هو الوسيلة التنظيمية لأداء برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها علي جميع المستويات والأجهزة اللازمة والبرامج سواء أكانت حكومية أو غير حكومية ، والتمويل المطلوب أو الخدمات التي يحتاجها الأفراد والجماعات ، كل هذا لا يمكن أن يتم في فراغ وإنما يتعين أن يتم إعداده وتشكيله بناءً علي خطة واضحة ومرسومة داخل إطار تخطيطي محدد وواضح المعالم. (٢١)

وتتضمن عملية تخطيط البرامج أختيار برنامج أو مجموعة من البرامج علي أساس الأستغلال الأمثل للموارد لتحقيق الأهداف الاجتماعية العامة والمشاكل الاجتماعية ثم تحليل البيانات التي تم جمعها عن المشكلات والاحتياجات ، يلي ذلك تحديد الأولويات بأعتبارها مرشداً عاماً لقرارات البرنامج ، حيث يتم تفتيت الأهداف الاجتماعية العامة إلي أهداف فرعية أو أغراض مباشرة يتم النظر إليها بأعتبارها أساس التقويم ، ويتم بعد ذلك تحديد بدائل البرنامج والتكاليف والعائد لكل منها ، والبرنامج المختار بعد ذلك هو الذي يحقق الأهداف الاجتماعية بفاعلية في ضوء الموارد المتوقعة. (٢٢)

ويمكن توضيح ذلك من خلال توضيح مراحل العملية التخطيطة التي تبدأ بعملية الدراسة وجمع البيانات ، وتركز تلك العملية علي نوعيات المعارف الواجب الأستناد عليها لمعرفة مجتمع

الحاجة أو الخدمة والبيانات المتصلة به ، لذلك فهناك حاجة إلي خلق مساحات في العملية التخطيطة لأختيار والتعرف علي المعارف المتعددة اللازمة ومطلباتها المختلفة.[٢٣]

ومن أهم تلك المعارف توافر بيانات كاملة عن الموارد المادية والبشرية والطبيعية التي يملكها المجتمع سواء أكان منها ما هو مستقل بالفعل أو غير مستقل ، إلي جانب التعرف علي الإحتياجات والمشكلات وتحديد طبية تلك الأحتياجات والمشكلات والمتأثرين بها. [٢٤]

ومما سبق يتضح أن لطريقة التخطيط الاجتماعي دوراً كبيراً في المجتمع الريفي وذلك من خلال العمل مع المرأة الريفية كوسيلة لإحداث التغيير في أعضائها ، وبأستخدام المخطط الاجتماعي بما لديه من مهارات وقدرات وأدوات وأدوار وإستراتيجيات يمكن من خلالها تمكين المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً وزيادة قدراتهم ومهاراتهم علي مواجهة المشكلات وحلها بالتالي تحسين نوعية حياتهم. [٢٥]

وتمارس طريقة التخطيط الاجتماعي من خلال مجموعة من التنظيمات والتي تقوم بتنظيم العمل وتنسيق الجهود وتقوية العلاقات والروابط وإيجاد التعاون بين الهيئات والمؤسسات والجمعيات التي تقوم بتقديم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في مجالات الرعاية الاجتماعية وهي هيئات أنشئت خصيصاً لإشباع حاجات معينة وللمساهمة في إحداث التغيير المقصود ولصالح المجتمعات وليس من غرضها الربح المادي .[٢٦]

ويتوقف نجاح مشروعات تنمية المجتمع علي موقف الأجهزة والمنظمات وعلي طبيعة العلاقات فيما بينها فهذة الأجهزة تحدد في الواقع المداخل الممكنة للتأثير في المجتمع ... ولهذا يبدو بوضوح الحاجة الماسة لوجود علاقات بين تلك الأنواع من التنظيمات وتحدد إمكانيات مشاركتها في جهود التنمية بالإضافة الي اقتراح أساليب التدخل الملائمة للتأثير علي إدراك تلك الأجهزة لدورها في المجتمع وللتأثير علي العلاقات بينها لتتعاون لتحقيق الأهداف التنموية.[٢٧]

ويري الباحث انه من أجل أن نضمن نجاح عملية التعاون بين المنظمات الحكومية والغير حكومية يجب أن يحدث نوع من التكامل بأبعاده المختلفة (تعاون ، تنسيق ، تبادل ، اتصال) بين جهود المسئولين بالمنظمات الحكومية والغير حكومية لتمكين المرأة الريفية أقتصادياً واجتماعياً

حيث ان التكامل يضمن عدم التضارب والازدواج والتكرار بين التنظيمات والأجهزة المختلفة في رسم وتنفيذ الخطط في المستويات المختلفة كلاً علي حدة وتنشق أهمية التكامل الأفقي بين أجهزة التخطيط من ضرورة تكامل أثرها في توجيه السلوك الإنساني لإحداث التغيير المطلوب وبالتالي تقديم الخدمات الإنسانية للإنسان علي أساس إنه وحدة متكاملة يتشابك تأثير مكونات بعضها البعض وهذا التكامل في التخطيط هو الذي يؤدي الي نجاح الخطط وتحقيق الأهداف.[٢٨]

كما أن أساس نجاح أي مشروع يشترك فيه أكثر من فرد هو تعاون هؤلاء الأفراد والتنسيق بين جهودهم المبذولة ويجب أن يتم التعاون بين المتخصصين في المهن المختلفة وبين

القيادات الشعبية وجميع أفراد الشعب وبين الأجهزة القومية والأجهزة المحلية وبين الإدارات الحكومية والشعبية تأكيداً علي أن التخطيط نوع من العمل الإنساني التعاوني.[٢٩]

وحيث أن طريقة التخطيط الاجتماعي من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهتم بالفئات الضعيفة وتسعي إلي تمكينها من خلال المنظمات المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية من خلال بذل العديد من الجهود منها :

- فتح قنوات أتصال بين فريق العمل (التخصصات المختلفة في المنظمة) وأهالي المجتمع وكذلك المنظمات الأخري في المجتمع من خلال المقابلات والمناقشات وحلقات النقاش والاجتماعات والزيارات لتحقيق التفاعل بين المنظمات ، تنسيق جهود المنظمات والعمل التطوعي لتواكب التطور بما يحقق مناخ مناسب لعمل المنظمات. [٣٠]
- فبناء الشبكات الاتصالية بين المنظمات التي تعمل في نفس المجال أو التي تتكامل في نشاطاتها علي المستوي المحلي أو القومي يعتبر ضرورة لتفعيل وتقوية دور هذة المنظمات ككل ، وأن ذلك يستلزم إحداث تغييرات قيمية وسلوكية من ناحية (مثل قيمة التعاون بدلاً من التنافس) ، كما يستلزم توفير تسهيلات إتصالية مثل (الفاكس ، إصدار نشرات دورية إعلامية) بالإضافة إلي ضرورة توفير خدمة بناء نظام معلومات لنشر المعرفة والبيانات مما يؤدي في النهاية إلي تحقيق التعاون والتنسيق فيما بين هذة المنظمات. [٣١]
- ويعتبر التنسيق عملية هامة من عمليات التخطيط الاجتماعي ، ويقدر ما ينجح المجتمع في التنسيق بين الأجهزة العاملة في محيطه بقدر ما يضمن الحصول علي أكبر قدر من طاقتها الإنتاجية من خلال تجميع وتكتيل هذة الطاقات وأستغلالها والتنسيق بين جهودها لتحقيق أهداف تنمية المجتمع. [٣٢]
- كما يؤدي التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلي حل المشكلات التي تواجه هذة المنظمات لأن هذة المشكلات كثيرة وخاصة المشكلات التي تواجه المنظمات العاملة في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ، وإن هذة المشكلات لا يمكن حلها عن طريق الجهود الحكومية فقط أو غير الحكومية فقط ، ولكن بالتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، ويساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود في العنصر البشري والبيئي معاً. [٣٣]
- كما أن العائد المتوقع من عملية التبادل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية هو تحقيق أهداف مشتركة هي في نهاية الأمر في صالح المجتمع نفسه. [٣٤]

وعليه فقد أرتبط بالموضوع العديد من الدراسات نوضحها فيما يلي :

ثانياً : عرض وتحليل الدراسات السابقة :

وتأكيداً لما سبق فقد أشارت نتائج العديد من الدراسات والبحوث السابقة إلي أهمية التكامل بين المنظمات بشكل عام لمواجهة والحد امن العديد من المشكلات خاصة فيما يتعلق بمشكلات المرأة والطفل.

وسوف يقوم الباحث فيما يلي بأستعراض هذة الدراسات التي تناولت التكامل بين جهود المنظمات بشكل عام وتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بشكل خاص ومن المتوقع أن يساعد عرض هذة الدراسات في بلورة مشكلة هذة الدراسة.

ولقد تم تقسيم الدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها المرتبطة بهذة الدراسة إلي دراسات مرتبطة بشكل مباشرة أو غير مباشر في هذا الموضوع وفقاً لبعدين هما :

المحور الأول : دراسات مرتبطة بتكامل الجهود الحكومية وغير الحكومية :

أ) الدراسات الأجنبية :

١. دراسة Jacobi & Pedro (٢٠٠٦) : [٣٥]
أكدت تلك الدراسة علي أنه نتيجة لتحقيق التعاون والتكامل بين خدمات منظمات المجتمع (الحكومية ، الأهلية ، الدولية) استطاعت إحدي مدن ساو باولو أن تحسن من نوعية حياة الأسر الفقيرة مما انعكس علي اطفالهم بالإيجاب وبدأت الأسر تدفع بأبنائها إلي الذهاب للمدرسة وتهتم بإشباع أحتياجاتهم بدلاً ما كانت تدفعهم إلي سوق العمل ويكون الطفل هو العائل الأساسي لأسرته.

٢. دراسة Wilson, Rachael (٢٠١٠) : [٣٦]
والتي أشارات الي ان التعاون واقامة الشراكات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية يكون مفيداً في مواجهة مشكلة الإتجار بالبشر وأن التعاون الناجح يعتمد علي العلاقات الإيجابية بين الشركاء حيث تم من خلاله تصميم بحوث وبرامج لمكافحة الإتجار بالبشر.

٣. دراسة Holzer, Jacqueline (٢٠١٠) : [٣٧]
وأوضحت الدراسة بعض أنماط التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر وتمثلت في القيام بحملات التوعية بتلك الظاهرة وتنفيذ بعض الاستراتيجيات والخطط المرتبطة بإنفاذ برامج الخدمة الاجتماعية بشأن مسألة الإتجار بالبشر والتي أسفرت عن تحديد عدد الضحايا وإتخاذ إجراءات لمعاقبة المتاجرون بالبشر ونشر مجموعة متنوعة من الأساليب النوعية لمواجهة الإتجار بالبشر .

٤. دراسة Hernandez, Marguerite (٢٠١٠) : [٣٨]
أوضحت نتائج الدراسة ضرورة زيادة التعاون بين المنظمات غير الحكومية وممثلي الحكومة في وضع السياسات وزيادة الوعي العام للاتجار بالبشر وتقديم الخدمات لضحايا الاتجار بالبشر.

٥. دراسة Kilby, Shan (٢٠١٢) : [٣٩]
أشارات إلي أهمية وجود تعاون بين المسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية في وضع السياسات لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر من الأطفال والنساء الذين يتم الإتجار بهم جنسياً.

ب) الدراسات العربية :

٦. دراسة أحمد مصطفي خاطر (٢٠٠٢) : [٤٠]
وكان محور الدراسة حول الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في كافة المجالات بالاضافة لنتائجها التي توصلت لضرورة مراعاة زيادة الموارد والتدريب لرفع قدرات العاملين بها وتنمية القيادات وشملت توصياتها ضرورة تقديم الدعم الفني والمادي لتلك المؤسسات للقيام بأدوراها علي أكمل وجه .

٧. دراسة أبو النجا العمري (٢٠٠٢) : [٤١]
أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في نقص وعي مديري الجمعيات وعدم اهتمام مجلس الإدارة بالتنسيق مع الجمعيات الأخري ونقص خبرة الإخصائيين الاجتماعيين في عملية التنسيق بين الجمعيات بعضها البعض.

٨. دراسة أحمد مصطفي محمد (٢٠٠٤) : [٤٢]
هدفت الدراسة التعرف علي العوامل المرتبطة بالتنسيق بني الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة للمسجونين والتي تؤثر علي نجاحها وكذلك التعرف علي المعوقات التي تؤثر علي عملية التنسيق بين تلك الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة للمسجونين وقد أثبتت الدراسة أن من أهم تلك المعوقات هو عدم تدريب العاملين علي التنسيق بين الجمعيات.

٩. دراسة أحمد صادق (٢٠٠٥) : [٤٣]
أستهدفت تلك الدراسة التعرف علي طبيعة العلاقة بين أبعاد التكامل (التنسيق ، التعاون ، التبادل ، الأتصال) بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة وقد أسفرت نتائج الدراسة إلي أن الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تمكين المرأة المعيلة تعاني من ضعف قنوات التكامل بين بعضها البعض نتيجة لعدم وجود آليات أو الخبرة لدي القائمين عليها أو العاملين بها لنقل وتبادل

دراسة عائشة عبد الرسول (٢٠٠٨) : [٤٤]
أستهدفت تلك الدراسة التعرف عي اتجاه الجمعيات الأهلية في تكوين بناء لتبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات المقدمة للمواطنين للتوصل إلي دليل يعتمد علي المؤشرات العامة لنتائج هذة الدراسة وقد أسفرت نتائج الدراسة إلي أن هناك ٧٧% تقريباً من الجمعيات الأهلية لها

علاقة بجمعيات أخري بالمنطقة وأن العلاقة بين هذة الجمعيات تأخذ شكل رسمي كما أتضح أن تبادل المعلومات يحتل مرتبة متقدمة من عملية التبادل بين الجمعيات.

١٠. دراسة أسماء سعيد (٢٠٠٩) : [٤٥]

هدفت تلك الدراسة الي تحديد طبيعة العلاقة بين التكامل بين المنظمات غير الحكومية وأثره علي تحقيق المشروعات المجتمعية لأهدافها وقد أثبتت نتائج الدراسة علي أهمية زيادة التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية وتحقيق التكامل بين هذة الجمعيات يمكن أن يكون واقعاً إذا تم مراعاة (الإتصال ، التنسيق ، التعاون ، التبادل).

١١. عبد الفتاح ماهر (٢٠١٠) : [٤٦]

هدفت تلك الدراسة إلي تحديد مظاهر وأشكال التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات مجتمع الصيادين وكان من أهم مقترحات تلك الدراسة ضرورة تزويد مستوي وجود التنسيق والأتصال والتبادل والتعاون بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية.

١٢. دراسة أمنيا عبده السيد إسماعيل (٢٠١٢) : [٤٧]

هدفت تلك الدراسة إلي تحديد أوجه التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية النسائية وجهودها في إغاثة المرأة المعنفة بالإضافة إلي الوقوف علي مدي فاعلية الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة داخل هذة المنظمات وتوصلت الدراسة إلي مقترحاً من أجل تلك المنظمات لتحقيق التكامل بينما لإغاثة المرأة المعنفة أسرياً.

١٣. دراسة سميرة إبراهيم الدسوقي (٢٠١٤) : [٤٨]

هدفت تلك الدراسة إلي تحديد مستوي التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في التخطيط لبرامج رعاية الأطفال ضحايا الإتجار وذلك ما أكدته نتائج الدراسة حيث أوضح نتائج الدراسة أن برامج الحماية والمساعدة أكثر البرامج التي يتم فيها التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية في عملية التخطيط لبرامج رعاية الأطفال ضحايا الإتجار بالبشر وإن من أهم المعوقات التي تواجه عملية التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في عملية التخطيط لبرامج رعاية الأطفال ضحايا الإتجار تنقسم إلي معوقات " إدارية ، تنظيمية ، تشريعية ، قانونية ".

١٤. دراسة ولاء جمال كامل محمد (٢٠١٧) : [٤٩]

هدفت تلك الدراسة الي تحديد طبيعة العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومية العاملة في المجال الطبي واسفرت نتائج الدراسة ان هناك تعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية لزيادة التنمية الطبية في المجتمع وان تعاون المنظمات الحكومية والأهلية في المجال الطبي لتوفير الموارد اللازمة ولتوافر أكبر عدد من الخبرات البشرية لإفادة المرضي وتوفير خدمات للمرضي .

المحور الثاني : دراسات مرتبطة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية :

أ) <u>الدراسات الأجنبية :</u>

١.دراسة Finly Ashely (٢٠٠٣) : [٥٠]

أثبتت الدراسة أن المرأة وخاصة المرأة الريفية تقع في سخرية الفقراء وخاصة المرأة التي تتولي الأسرة بمفردها ومسئولة عن الإنفاق علي الأسرة وأنها قد تلجأ إلي أعمال رديئة ومهمشة ومتدنية ولذلك فهي حاجات إلي أعمال ذات قيمة تزيد من دخلها وتحسن مستوي معيشة أسرتها.

٢.دراسة Flizabith Jean (٢٠٠٧) : [٥١]

حيث أظهرت الدراسة في إحدي نتائجها أنتشار زيادة معدل الفقر بين النساء في العالم وخاصة تتزايد هذة النسبة في فقر النساء في المناطق الريفية والمهمشة والتي تعتبر المرأة فيها أكثراً فقراً عن الرجال.

٣.دراسة Valladores Sheryls (٢٠٠٧) : [٥٢]

أكدت الدراسة علي أن الأسر الفقيرة وخاصة المرأة في تولي رعايتها وخاصة في الريف يزداد فقرها ويؤثر علي نقص الخدمات ونقص سبل الرعاية وتعاني من مشكلات عديدة هي وأسرتها ويجب العمل علي إيجاد فرص عمل تحسن من دخلها وتزيد من قدرتها علي مواجهة مشكلات أسرتها.

٤. دراسة Meena (٢٠٠٨) : [٥٣]
هدفت تلك الدراسة إلي قياس إتجاهات المرأة الريفية نحو المجموعات المساعدة الذاتية وأظهرت نتائج الدراسة أهمية أستخدام جماعات المساعدة الذاتية ي تدريب المرأة الريفية في جوانب متعددة وهي (الإجتماعية ، الاقتصادية ، التعليم ، التدريب ، التسويق ، وإدارة الأعمال وتوعيتها).

٥. دراسة Sanyal Paromita (٢٠٠٨) : [٥٤]
هدفت تلك الدراسة إلي توضيح أهمية التحالفات في تمويل المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية وأوضحت نتائجها ضرورة التمكين الإجتماعي والإقتصادي للمرأة الريفية وذلك من خلال برامج تمويل المشاريع الصغيرة حيث يزيد ذلك من الوعي الإجتماعي للمرأة الريفية وتفاعلها ومشاركتها في العمل الجماعي.

٦. دراسة Olaimat & Al-Louzi (٢٠٠٨) : [٥٥]
هدفت الدراسة التعرف علي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات صاحبات المشاريع وأسرهن ، ودراسة المشاريع من حيث الغايات ، التمويل ، المشكلات ، الصعوبات التي تمت مواجهتها ، وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم المشاريع هي في تربية الحيوانات وهي نشاط إقتصادي تقليدي في المجتمع الريفي ، وأن المقترضات واجهن صعوبات في تنفيذ وفي تسويق الإنتاج وصعوبات في إيجاد كفلاء للقروض.

ب) الدراسات العربية :

٧. دراسة محمود محمود عرفان (٢٠٠١) : [٥٦]
أشارات الدارسة إلي ضرورة إستخدام إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية لزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتع المحلي من خلال زيادة مشاركتها في المنظمات المحلية وزيادة إقبالها علي الإستفادة من مشروعات توليد الدخل ، وزيادة مشاركتها في مواجهة المشكلات البيئية الموجودة بالقرية ، ومن ثم إكسابها بعض المهارات الأساسية الخاصة بالحياة في المجتمع الريفي.

٨. دراسة عدلي أبو طاحون (٢٠٠١) : [٥٧]
أوضحت الدراسة أن هناك معوقات قيمية ومعيارية تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية مثل سيطرة الرجل علي المرأة والإحساس بعدم الإستقلالية وأنها عاملة غير مدفوعة الأجر والنظرة المتدينة لعمل المرأة خارج المنزل والإحساس بعدم المساواة بينها وبين الرجل في التعليم والرعاية الصحية وغيرها.

٩. دراسة مديحة مصطفي فتحي (٢٠٠١) [٥٨]
أوضحت الدراسة أن هناك معوقات تحول دون إلتحاق المرأة بفصول محو الأمية لعدم الرغبة في خروج المرأة ليلاً ولعدم إقتناع المجتمع الريفي بتعليم المرأة.

١٠. دراسة منال طلعت محمود (٢٠٠٤) [٥٩]
أوضحت الدراسة أن المنظمات الحكومية تحتاج إلي إصلاح الخلل القيمي وتأثيراته السلبية علي المرأة والإهتمام ببرامج التثقيف السياسي والديني للمرأة وربطها بقضايا المجتمع وتدعيم وسائل الإتصال المسموع ، وأضحت الدراسة أن المعوقات التي تواجه هذة المنظمات تتمثل في تدني مستوي الخدمات المقدمة ، وعدم الثقة المتبادلة بين المرأة والمجتمع ، وعدم

تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية في تدعيم دور المرأة والتمييز للنوع الاجتماعي ضد المرأة.

١١. دراسة محمد عبد العال عبد العزيز (٢٠٠٤) [٦٠]

أشارات الدراسة إلي أنه يمكن لجميعات تنمية المجتمع المحلي أن تساهم في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية من خلال زيادة فعالية البرامج التي تقدمها والإهتمام بمواعيد تقديم هذة الخدمات وأماكن تقديمها وتدعيم الجانب التفاعلي بين المرأة الريفية ، وإلحاق المرأة الريفية بدورات تدريبية في إدارة المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

١٢. دراسة هاشم مرعي ومحمد عرفات (٢٠٠٦) : [٦١]

أثبتت الدراسة أن أوضاع المرأة الريفية متدنية وأنها تعاني من الفقر والجهل والحرمان ونقص العديد من الخدمات والإشباعات وتعاني العديد من المشكلات وأنها تحتاج إلي برامج لحمايتها من الخطر والنهوض بها وتحسين أوضاعها بالإضافة أنه يجب التركيز عليها بإعتبارها مورداً بشرياً ويمكن تنمية قدراته وأستغلال توظيف إمكاناتها من أجل تحسين أوضاعها ورفع مستواها التعليمي والصحي والإقتصادي وضرورة إدماجها في عمليات التنمية ، ولذلك أكدت الدراسة علي ضرورة حصول المرأة الريفية علي التدريب والتأهيل الكافي لإستثمار قدراتها وإمكاناتها المتاحة من أجل إدماجها في الحياة العامة وخطط وبرامج التنمية.

١٣. دراسة فاتن خميس محمد (٢٠٠٧) [٦٢]

أشارات الدراسة إلي أن إستخدام طريقة العمل مع الجماعات ساعدت علي تمكين الجماعات النسائية من المشاركة السياسية حيث قامت بتوعية العضوات بحقوقهن وإكتشاف القيادت من بينهن وتدريبيهن علي العمل السياسي وتعليمهن المناقشة وإدارة الحوار وكيفية إدارة الاجتماعات الدورية.

١٤. دراسة أماني أحمد (٢٠٠٧) : [٦٣]

حيث أكدت الدراسة أن المرأة الريفية تعاني من أوضاع سيئة ومتدنية ونقص الخدمات والرعاية كما أكدت علي أنه يمكن أن يكون للمرأة الريفية دوراً في إدارة الموارد الطبيعية المتاحة في البيئة الريفية ويمكن إشراكها في عمليات التنمية لتحقيق التنمية المستدامة بدلاً من تهميشها حيث أنه تملك إدارة هذة الموارد وإستثمارها وتدبير شئون حياة أسرتها ويكون لها إسهاماتها المتميزة في الحفاظ علي هذة الموارد وتنميتها ويمكن من خلالها تحسين أوضاعها ومواجهة مشكلاتها ورفع مستوي المعيشي لها وللأسرة وأيضاً تحقق تنمية المجتمع وتطوره.

١٥. دراسة محمد عرفات عبد الواحد (٢٠٠٩) [٦٤]

أوضحت الدراسة أن المرأة تواجهها تحديات كثيرة في تدهور المستوي الإقتصادي ، الإجتماعي ، والثقافي ، والجهل بحقوقها مما يؤثر علي أسرتها وعلي كافة أوجه الحياة لها مما يقلل من إمكانياتها بالرغم من أنها قوة كامنة لديها قدرات ومهارات لابد من أستغلالها الأستغلال الأمثل لنهضتها ونهضة مجتمعها.

<u>وبأستقراء الدراسات السابقة بنظرة تحليلة يتضح الآتي :</u>

١- أكدت الدراسات علي ضرورة تحقيق التكامل بين المنظمات وبعضها البعض وهذا ما أكدته كلاً من دراسة (Jacobi&Pedro ٢٠٠٦) و(أحمد مصطفي ٢٠٠٥).

٢- وهناك بعض الدراسات التي أوضحت أشكال ومحددات وأوجه تكامل جهود بين المنظمات وأكدت علي أهميتها داخل المنظمات وبعضها البعض وتلك الدراسات هي دراسة و (أحمد صادق ٢٠٠٥) و (يحيي عبده ٢٠٠٥) و (أسماء سعيد ٢٠٠٩) و (عبد الفتاح ماهر ٢٠١٠) ودراسة (أمنيا عبده ٢٠١٢) و دراسة (سميرة إبراهيم ٢٠١٤) و أيضاً دراسة (إمي محمد سعد الدين ٢٠١٥).
٣- اكدت الدراسات علي ان التعاون واقامة الشراكات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية يكون مفيداً في مواجهة مشكلة الإتجار بالبشر وهذا ما اكدته كلاً من دراسة و (Jacobi & Pedro ٢٠٠٦) و (Wilson, Rachael٢٠١٠) و Holzer, (Jacqueline ٢٠١٠) و (Hernandez, Marguerite ٢٠١٠) و(Kilby, Shan ٢٠١٢) و(أحمد مصطفي خاطر ٢٠٠٢) .
٤- اكدت الدراسات السابقة على اهمية وجود التعاون والاعتماد المتبادل بين المنظمات غير الحكومية وممثلي الحكومة في وضع السياسات وزيادة الوعي العام للاتجار بالبشر وذلك ما اكدته كلاً من (Holzer, Jacqueline ٢٠١٠) و (Hernandez, Marguerite ٢٠١٠) و(Kilby, Shan ٢٠١٢) و (ولاء جمال ٢٠٠٧).
٥- اكدت الدراسات السابقة علي أهمية التنسيق والاتصال بين المنظمات وبعضها البعض وهذا ما اكدته كلاً من و (أبو النجا العمري ٢٠٠٢) و (عائشة عبد الرسول ٢٠٠٣) و (أحمد مصطفي ٢٠٠٤).
٦- أن المرأة تواجهها تحديات كثيرة في تدهور المستوي الأقتصادي والإجتماعي والثقافي والجهل بحقوقها مما يؤثر علي أسرتها وعلي كافة أوجه الحياة لها وتحتاج المنظمات الحكومية إلي إصلاح الخلل القيمي وتأثيراته السلبية علي المرأة وتتمثل المعوقات التي تواجه هذة المنظمات في تدني مستوي الخدمات المقدمة وعدم الثقة المتبادلة بين المرأة والمجتمع وعدم تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية في تدعيم وتمكين المرأة ، وأكد علي ذلك دراسة كلاً من (محمد عرفات عبد الواحد ٢٠٠٩) و (منال طلعت محمود ٢٠٠٤) و (مديحة مصطفي ٢٠٠١) و (عدلي علي أبو طاحون ٢٠٠١).
٧- أن أستخدام الخدمة الاجتماعية لها دور كبير وطرقها في تمكين الجماعات النسائية من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وأهمية أستخدام استراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية لزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي من خلال زيادة مشاركتها في المنظمات المحلية وزيادة إقبالها علي الإستفادة من مشروعات توليد الدخل ، وأهمية أستخدام جماعات المساعدة الذاتية في تدريب المرأة الريفية في جوانب متعددة وأكد علي ذلك دراسة كلاً من (فاتن خميس محمد ٢٠٠٧) و (محمود عرفان ٢٠٠١) و (Meena٢٠٠٨).
٨- أن المؤسسات الاجتماعية مثل جميعات تنمية المجتمع المحلي تساهم في تحسين نوعية حياة المرأة الريفية من خلال زيادة فاعلية البرامج التي تقدمها وضرورة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية وذلك من خلال برامج التمكين التي تقدمها تلك المؤسسات حيث يزيد ذلك من الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية وأكد علي ذلك دراسة كلاً من (محمد عبد العال عبد العزيز ٢٠٠٤) و (Sanyal Paromita ٢٠٠٨).

مدي أستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

حيث أن مستقبل المهنة يتوقف علي مدي قدرتها علي الإستجابة بفاعلية للتحديات التي تواجه الممارسة المهنية في مختلف المجالات والعمل علي تحقيق كفاءة وفاعلية الممارسة بها. ومن هنا كان أهتمام الباحث بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال تمكين المرأة الريفية وخاصة طريقة التخطيط الاجتماعي علي أختلاف مراحل تطورها ، أهتمت بدراسة مؤسسات رعاية المرأة الريفية وذلك من خلال محاولات الطريقة " التخطيط الاجتماعي" لتحليل واقع هذة المنظمات بنائياً ووظيفياً وإمكانية الوقوف علي تفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

ثالثاً : صياغة مشكلة الدراسة :

بناء علي المعطيات النظرية لتكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ، وفي إطار الدراسات المرتبطة بمهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة التخطيط الاجتماعي في مجال التكامل والتمكين ، فإن هذة الدراسة تسعي إلي تحديد أشكال وأبعاد التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ، وذلك من أجل الوصول إلي آليات مقترحة لزيادة التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

رابعاً : أهمية الدراسة :

١- تأتي أهمية هذة الدراسة في ضوء الأهتمام المتزايد من قبل المنظمات المختلفة علي المستوي " الدولي – المحلي " بالمرأة بأعتبارها من الفئات الهامة والتي تمثل نصف المجتمع.
٢- أن تمكين المرأة إجتماعياً وإقتصادياً من الموضوعات الهامة في الخدمة الاجتماعية ، وخاصة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية.
٣- الاهتمام المتزايد في الآونة الاخيرة بتشجيع التكامل والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمواجهة العديد من القضايا والظواهر الاجتماعية التي تحتاج الي دراستها للتصدي لها واعادة تأهيل ضحاياه.
٤- من المتوقع ان تؤدي الدراسة الحالية الي الوقوف علي أهم صور وأشكال التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً مع توضيح الدور الذي من الممكن أن تساهم به طريقة التخطيط الاجتماعي في تحقيق ذلك.
٥- أهمية التخطيط لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية.

خامساً : أهداف الدراسة :

تهدف هذة الدراسة الي تسليط الضوء علي تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وذلك من خلال :

١- تحديد مستوي تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.
٢- تحديد الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً .
٣- تحديد معوقات تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً .
٤- تحديد المقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً .
٥- الوصول إلي وضع رؤية مستقبلية لتعزيز الجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

سادساً : تساؤلات الدراسة :

١- ما هو مستوي تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ؟
٢- ما هي الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ؟
٣- ما هي معوقات تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ؟
٤- ما هي المقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ؟

سابعاً : مفاهيم الدراسة :

تتحدد مفاهيم الدراسة الحالية فيما يلي :

١-مفهوم التكامل Integration :

ورد فى معجم الوجيز" تكامل" الشئ اى كمل شيئاً فشيئاً وتكامل الإشياء اى كمل بعضها بعضاً [٦٥]، وكما ورد فى مختار الصحاح : تكامل الشئ اكمله غيره. [٦٦] ويعرف ايضاً فى قاموس علم الاجتماع على انه وحدة انسجام داخل نسق معين يقوم على الاعتماد المتبادل بين اجزائه المتخصصة وعندما يطبق هذا المصطلح على المجتمعات فانه يشير الى وحدة الجماعة التى تقوم على اداء الاعضاء النشطة مترابطة ومتخصصة ويعتمد بعضها على البعض الاخر.

ويعرفه قاموس علم الاجتماع من الناحية الثقافية والوظيفية والاجتماعية :

التكامل ثقافياً : توافق متكامل بين سات ثقافية متصارعة أو متباينة يكون نسقاً ثقافياً مسنجماً ومثال ذلك انه قد تطرأ سمات ثقافية جديدة علىى ثقافة معينة نتيجة للانتشار الثقافى فيتدخل فى صراع مع بعض السمات الثقافية التقليدية وحينئذ يطلق عليه عملية تذويب الصراع من خلال تعديل السمات الجديدة والقديمة.

التكامل الوظيفي : وحدة انسجام داخل نسق معين يقوم على الاعتماد المتبادل بين اجزائه المتخصصه وعندما يطبق هذا المصطلح على المجتمعات فانه يشير الى وحدة الجماعة التى تقوم على اداء الاعضاء النشطة مترابطة ومتخصصة يعتمد بعضها على البعض الآخر.

التكامل الاجتماعي : اتحاد جماعات كانت منفصله من قبل جماعة واحدة فى نفس الوقت الذى تزول فيه كل المفارقات الجماعية والثقافية والاجتماعية وتنغمس صور التوحد بالجماعات المنفصلة ويشه التكامل الاجتماعى طبقاً لهذا المعنى ما يسمى بالتمثيل غير ان الاختلاف الوحيد بينهما ان التمثيل يظهر بين جماعات تتميز بالمفارقات الثقافية الواضحة بينما يحدث التكامل الاجتماعى بين جماعات تتميز بنفس الاطار الثقافى العام ولكنها انفصلت اساساً بسبب تعدد ولاء اعضائها. [٦٧]

والتكامل هو تساند الانساق الفرعية المكونة للنسق وظيفياً بيحث يؤدى ذلك فى مجموعة الى تحقيق الاهداف الرئيسية لهذا النسق.[٦٨]

ويرى آخرون التكامل على انه هو الوظيفة التى تعنى بالتوافقات المتبادلة بين الوحدات المترابطة فى النسق وانه يصف نوعية العلاقات بين الاجزاء المختلفة المكونة للشئ ويهتم بحالة الانسجام والتوافق والتكيف بينها وتعتبر الاهداف النقطة المحورية التى يدور حولها التكامل ويتفاعل ويتحرك لتحقيقها. [٦٩]

كما يعرف التكامل انه تضافر الجهود المختلفة وتحقيق التعاون بينهم حيث تسعى فى مجموعهاالى تحقيق الهدف المشترك بينهم وهو ان يعيش الانسان حياة افضل فى ضوء طاقاته وامكانياته المتاحة او التى يمكن اتاحتها. [٧٠]

يقصد الباحث بالتكامل فى هذة الدراسة :

١- علاقة تعاونية بين الوحدات المختلفة داخل المنظمات الحكومية و غير الحكومية من أجل توحيد جهودهم لتمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً.

٢- هو التنسيق بين مختلف العناصر المتعارضة وتوحيدها من احل الاستفادة من جميع الخدمات المقدمة للمرأة الريفية من أجل تمكينها إقتصادياً وإجتماعياً دون تضارب اثناء تلقيهن الخدمة.

٣- العلاقات التبادلية التي تتم بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية من اجل تبادل المنافع والخبرات الفنية والبشرية لتحقيق معايير التبادل
٤- نوع من العلاقات التبادلية والتفاعلية التي تتم بين جهود المسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية يتم من خلال تبادل الخبرات والأفكار والاراء وتحقيق التفاعل والاتصال بينهم لتمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً.

وعلى هذا النحو فإن الابعاد الاساسية للتكامل تتمثل فى الاتى (التنسيق– التعاون– التبادل– الاتصال).

أ) الاتصال :

هو العملية التى يتم فيها توصيل او نقل معرفة او فكرة او مفهوم او اتجاه او خبره او مهارة او رأى من شخص لآخر او من مجموعة اشخاص لآخرين او من وحدة اجتماعية الى وحدة اجتماعية اخرى وتؤدى فى النهاية الى مشاركة فى المعلومات والخبرات والافكار والمهارات ومن ثم يحدث تغيير مرغوب أو غير مرغو فى سلوك الفرد او الجماعة او المنظمة او المجتمع ويتم ذلك من خلال الاتصال المباشر او غير المباشر. (٧١)

ب) التنسيق :

هو عملية للعمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية ويتضمن ايجاد تعاون رسمى بين مجموعة من المنظمات الاجتماعية ويتضمن ذلك التعاون تبادل المنفعة بين المنظمات التى يتم التنسيق بينها وبذلك تتخذ تلك المنظمات قرارات غير متعارضة اى لا تؤدى الى الاخلال بمصالح المنظمات الاخرى وتعمل المنظمات المتعاونة لتحقيق اهداف مشتركة فى نطاف برنامج عمل متفق عليه. (٧٢)

ج)التعاون :

يعتبر التعاون في مظهره مظهراً من مظاهر التفاعل الاجتماعى ونمطاً للسلوك الإنساني ومن هنا نجد ان عملية التعاون تعكس اشتراك شخصين او اكثر لمحاولة تحقيق هدف مشترك.(٧٣)

د) التبادل :

يشير التبادل الى اشتراك مجموعة من المنظمات فى الاهداف ولديها من الموارد ما يمكن تبادله فيما بينها لتحقيق هذا الغرض. (٧٤)

٢-مفهوم الجهود Efforts :

الجهود لغوياً تعنى : بلوغك غاية الامر الذى لا تألو على الجهد فيه.(٧٥)

وتعرف أيضاً بأنها : أهم عناصر الفعل الارادى وقد يكون عضلياً او عقلياً ويختلف مقدار الجهد الذى يذله الفرد باختلاف الاعمال المختلفة. (٧٦)

وتعرف أيضاً بانها :

أ) هى المجهود الطوعى لمحاولة السعى ببذكل الطاقة .
ب) هى نتيجة او عرض انجاز قوة موجهة عن وعى .
ج) القوة الميكانيكية المبذولة لمكافحة القصور الذاتى فى هيئة ما.(٧٧)

يقصد الباحث بالجهود فى هذة الدراسة :

١-الوسيلة أو الأداة التى تسخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً
٢-تهدف الى احداث تحسينات اجتماعية و اقتصادية فى المجتمع او حل مشكلات واشباع احتياجات معينة.
٣-مجموعة أنشطة منظمة تقوم بها المنظمات لتمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً.

٣-مفهوم المنظمات الحكومية Governmental Organization :

هى منظمات ينظمها التشريع وبها موظفون عموميون وتمولها الحكومة كما انها احدى وحدات الجهاز الحكومى وتخضع للاحكام التى تنظمها.[٧٨]

يقصد الباحث المنظمات الحكومية فى هذة الدراسة :

هى منظمات ذات كيان اجتماعى تنظمها الحكومة من خلال التشريعات التى تصدرها ويقع فى نطاق اختصاصها العمل مع قطاع تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً.

٤-مفهوم المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organization**:**

هي منظمات ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية .ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية.[٧٩]

يقصد الباحث بالمنظمات غير الحكومية فى هذة الدراسة :

هى تلك المنظمات ذات كيان اجتماعى اهلي والذييخضع للأشراف الحكومي ويقع فى نطاق اختصاصها العمل مع قطاع تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً.

٥-مفهوم التمكين Empowerment **:**

ويعرف التمكين لغوياص علي أنه " أتقن ، يمكن أن يجعله قادراً علي [٨٠]

كما يحدد البعض معني التمكين بأنه : [٨١]

أ) القدرة علي فعل شيء أو أحداث نتائج.
ب) السلطة الممنوحة أو المخولة.
ج) القدرة الرسمية أو السلطة اللازمة للفعل أو الأداء.
د) إمتلاك الأمر والضبط علي الآخرين.

والتمكين هو زيادة قدرة المواطنين للتحكم في ظروفهم وممارسة السلطة لتحقيق أهدافهم الخاصة ، فهم قادرون علي مساعدة أنفسهم والآخرين وصولاً إلي تحقيق أقصي قدر من تحسين نوعية حياتهم. [٨٢]

يقصد الباحث بالتمكين فى هذة الدراسة :

يعني أن المرأة الريفية يمكن أن تعمل لمنع حدوث المشكلات وإكتساب أو إستعادة قدراتهم علي التفاعل مع البيئة الاجتماعية ، وتوسيع الموارد المتاحة لتلبية إحتياجاتهم.

٦-مفهوم المرأة الريفية :

تعرف علي أنها أكثر الفئات التي تعاني من ظاهرة الفقر فهي الأقل حظاً في التعليم وبالتالي من فرص العمل والحصول علي أجر وهي الأقل تدريباً وتأهيلاً وهي المكلفة بتدبير شئون دورها في الدخل المحدد. [٨٣]

وكذلك تعرف المرأة الريفية علي أنها التي تقوم بأدوار أو مهام أو أعمال أو أنشطة متعددة في مجال التنمية الريفية داخل أو خارج المنزل بشكل منفرد ، أو بالتعاون مع الزوج أو بمشاركة الأبناء أو بمشاركة الزوج والأبناء. [٨٤]

يقصد الباحث بالمرأة الريفية فى هذة الدراسة :

هي المرأة التي تعاني من الفقر والحرمان والأستبعاد الاجتماعي وتمتهن العمل الزراعي أو

الصناعي أو التجاري أو غيره وتعاني من عدم المساواة في الحصول علي الموارد والخدمات ويشتركون معاً في القيام بالمهام والمسئوليات من أجل تحقيق أهداف المجتمع الريفي.

ثامناً : الموجهاتالنظرية للدراسة :

تعتمد الدراسة الحالية علي عدة نظريات وهي :

(١) نظريات المنظمات :

تنشأ المنظمة لأحتياج المجتمع إليها لتحقيق مجموعة من الأغراض المحددة والتي تعجز الجهود الفردية المبعثرة عن تحقيقها فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن فكرة المنظمة تنشأ من منطلق أن الفرد وحده غير قادر علي تحقيق وأشباع حاجاته ورغباته فإنه يجد نفسه في حاجه في الاعتماد علي الآخرين لمساعدته في تحقيق هذة الأحتياجات.(٨٥)

وهناك أنواع عديدة من الأهداف للمنظمة الواحدة وعلي حد تعبير اتزيوني فهناك مثلاً الأهداف المعلنة أو المقررة أو الرسمية ، والأهداف الفعلية أو الحقيقية وهي التي تعمل المنظمة علي تحقيقها فعلاً والتي تخدمها مختلف أنشطة المنظمة . (٨٦)

ولكي تقوم المنظمة بوظائفها تحتاج إلي مجموعة من المتطلبات حددها مارفن أولسن في الآتي:(٨٧)

- أستمرار وجود العنصر البشري في المنظمة بين العاملين.
- توفير التدريب وبث قيم المنظمة بين العاملين.
- توسيع نطاق الاتصال والتفاعل بين الأعضاء وتقسيمات المنظمة.
- وجود تقسيم للعمل مبني علي أساس من التخصص والنشاطات والواجبات.
- تحديد الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها العاملون وتعريف كل منهم بالدور الذي يجب عليه أن يؤديه وواجباته ومسئولياته.
- تنظيم العلاقات بين مختلف أقسام المنظمة.
- الحصول علي الموارد اللازمة.
- التنسيق بين الأنشطة التنظيمية للمساعدة علي تحقيق أهداف المنظمة.
- تنمية التكامل بين مختلف مكونات المنظمة.

وتوجد العديد من المداخل لتحليل المنظمات وسوف تركز الدراسة الحالية علي مدخلين أساسين لدراسة وتحليل المنظمات وهما : (٨٨)

- المدخل الأول : وهو مدخل يأخذ المنظمة كلها كوحدة واحدة للتحليل.
- المدخل الثاني : وهو مدخل يركز علي مقارنة عدد من المنظمات ببعضها البعض وذلك علي أساس انه لا يركز علي المنظمة في حد ذاتها بقدر ما يركز علي علاقتها أياً ما تكون هذة العلاقات بغيرها من المنظمات وهذا المدخل يعطي تركيزاً للخلفية التنظيمية التي تتمثل في كون هذة المنظمات جمعيها هي جزء من كل أكبر يمارس تأثيره عليها بمثل ما يتأثر بها.

وهذا المدخل من أكثر المداخل الملائمة للدراسة الحالية والتي تركز علي دراسة تكامل جهود المسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

ويستفاد من هذة النظرية في الدراسة الحالية كالآتي :

- التأكيد علي الدور الذي تلعبه المنظمات الحكومية الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.ومواجهة مشكلاتهم المختلفة بما يسهم في تحقيق الأهداف الرسمية المعلنة لتلك المنظمات أو الأهداف الفعلية الحقيقة التي يتم تنفيذها من خلال مختلف الانشطة بالمنظمة.
- المرأة الريفية في حالة من الاستضعاف التي تجعلهن غير قادرين علي اشباع احتياجاتهن ومواجهة مشكلاتهن وبالتالي فانهن يحتجن الي المنظمات التي تستهدف رعايتهن وتقديم الخدمات المختلفة لهن لاعادة تأهيلهن وادماجهن مرة أخري في المجتمع.

- ان منظمات تمكين المرأة الريفية لا تعمل في فراغ وانما تعمل في اطار البيئة وبالتالي فانها تتعامل وتتعاون مع بقية المنظمات التي تعمل مع بقية المنظمات التي تعمل في نفس المجال مما يستوجب ضرورة إحداث تنسيق وتكامل بين تلك المنظمات في التخطيط لبرامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً
- التأكيد علي ضرورة تقسيم العمل وتحديد الأدوار وتوزيع المسئوليات بين المسئولين بتلك المنظمات عند التخطيط لبرامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً مع توفير التدريب المناسب والذي يتناول قضايا التخطيط لبرامج تمكين المرأة بشكل عام.

(٢) نظريات التبادل :

تعتمد هذة النظرية علي فكرة الاعتماد المتبادل بين المنظمات حيث يتم تبادل السلع والخدمات وتتشكل بذلك الظروف الاجتماعية المساعدة او المعرفة لعملية التبادل وأطراف التبادل والأسباب التي قد تدفع المنظمات لعملية التبادل والمميزات أو المكاسب التي تتوقع المنظمات الحصول عليها كعائد للمشاركة في عملية التبادل ويمكن إنجاز الأسس التي تعتمد عليها هذة النظرية في الآتي[٨٩]

- ان الانسان كائن عقلاني رشيد ويختار من البدائل مما سيحقق له اقصي فائدة ممكنه.
- اهم نمط للاختيار العقلاني الرشيد يتم من خلال عملية الاختيار بين البدائل.
- تعتمد هذة النظرية علي مبدأ انه لا يمكن الحصول علي شيء دون مقابل وقد يكون المقابل او المميزات او المكاسب مادية او غير مادية.

كما يري هومانز انه من خلال هذة العمليات المتبادلة تنشأ التنظيمات الاجتماعية لمواجهة احتياجات المجتمع كما ان توسع المنظمات الاجتماعية يتوقف علي قدرة هذة المنظمات علي توفير الاستثمارات لمقابلة هذة الاحتياجات غير المشبعة لدي أفراد المجتمع وبالتالي تعمل المنظمات علي تطوير نفسها والدخول في علاقات مع بعضها " عملية التبادل " لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية المتجددة.

وتتمثل مكونات التبادل بين المنظمات في الآتي :

- تتبادل المنظمات السياسات وخطط وبرامج العمل.
- تتبادل الخبرات.
- تتبادل المعلومات عن أمور تتعلق بموضوع التنسيق فيما بينها.
- تتبادل بعض الإمكانيات.
- تتبادل أستخدام بعض الموارد والاستفادة منها.[٩٠]

ويستفاد من هذة النظرية في الدراسة الحالية كالآتي :

- ضرورة الأهتمام بالأسباب التي تدفع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً الي قيام علاقات تبادلية بينهم وان تقوم تلك العلاقات علي اساس المصالح المشتركة بينهم والمتمثلة في تحقيق أهداف مشتركة لتمكين المرأة الريفية وتقديم الخدمات المتنوعة لهم ويكون المقابل من اقامة تلك العلاقات التبادلية هو تقوية تلك المنظمات وتطوير خدماتها التي تحد من تلك الظاهرة مما يسهم في بقاء واستمرار تلك المنظمات.
- ان نجاح عملية التبادل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً مرهون بإدراك تلك المنظمات بإن سعيها الي تحقيق مصالحها والأهداف التي تسعي إليها لابد ان يأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة بينهم والا تطغي منظمة علي اخري بل ويجب ان تتجه كل الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة لتمكين المرأة فيما يحقق التكامل في الجهود المبذولة.
- لابد من وجود أهداف واضحة ومحددة لكي تتخدم عملية التبادل بين المنظمات الحكومية التي وغير الحكومية تعمل في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وتتمثل هذة الأهداف في تقديم الخدمات المتعددة ومواجهة مشكلات المرأة الريفية للمساهمة في تمكينهم إجتماعياً وإقتصادياً وإعادة إدماجهم مرة أخري في المجتمع.

- يتم ذلك عن طريق تبادل الخطط والبرامج والسياسات وكذلك تبادل الآراء والأفكار والمعلومات والخبرات للوصول الي التخطيط الجيد لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.
- التركيز علي إيجاد علاقات مباشرة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً حيث تؤدي تلك العلاقات المباشرة إلي سرعة عملية التبادل وتجنب المشكلات التي تحدث نتيجة عدم الأتصال المباشر بين تلك المنظمات وذلك لضمان حدوث التكامل في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

تاسعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- **نوع الدراسة :** تنتمي الدراسة الراهنة إلي نوع الدراسات الوصفية التي تتطلب جمع بيانات وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلي تعميمات بشأن موضوع ومشكلة البحث والدراسة الحالية تستهدف وصف وتحديد تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية.

٢- **المنهج المستخدم :** أعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي :

أ) المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل للمسئولين والأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وعددهم (٣٥) أخصائي ومسئول.

ب) المسح الاجتماعي بأسلوب العينة للمستفيدات وعددهم (١١٠) مفردة.

٣- أدوات الدراسة :

تمشياً مع نوع الدراسة وطبيعة المنهج المستخدم فإن الباحث أعتمد علي الأدوات التالية :

أ) استمارة أستبيان للمسئولين حول تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصاديا.

ب) استمارة أستبارللمستفيدات من تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصاديا.

وتم تصميم تلك الأدوات وفقاً للخطوات التالية :

(أ) قام الباحث بالإطلاع علي كل ما أتيح له من التراث النظري للخدمة الاجتماعية وخاصة طريقة التخطيط الاجتماعي في حقوق المرأة وتمكينها ، وكذلك قام الباحث بالإطلاع علي جميع الدراسات السابقة – في حدود علم الباحث – والتي تدور حول موضوع الدراسة الحالية ، الأمر الذي ساهم في تكوين صورة واضحة في ذهن الباحث لعدد كبير من التساؤلات التي تدور في صميم موضوع الدراسة.

(ب)قام الباحث بأختبار مدي وضوح الأسئلة الواردة في استمارة الاستبار وذلك بعرضها في صورتها المبدئية علي عينة من المستفيدات (المرأة الريفية) ، وبناء عليه تم إلغاء الأسئلة الغامضة غير المفهومة للمبحوثين.

٤- صدق وثبات أدوات الدراسة :

أ) <u>صدق المحتوي:</u>

تم الرجوع إلي الكتابت النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة ووضع الباحث في ضوئها المؤشرات والعبارات المرتبطة بها.

ب) <u>الصدق الظاهري (صدق المحكمين):</u>

وقد قام الباحث بإجراء الصدق الظاهري لاستمارتي الدراسة (استمارة الاستبيان للعاملين والمسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً) و (استمارة الاستبار مطبقة علي المستفيداتمن تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً) وذلك من خلال عرض الاستمارات بصورتها المبدئية علي (١٣) محكم من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، لإبداء

الرأي في مدي صلاحية الأدوات وذلك من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وكذلك مدي ارتباطها بمتغيرات الدراسة من ناحية أخري ، وتم جمع وتفريغ كافة الملاحظات وبناءاً علي ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض الأسئلة والعبارات وفقاً لدرجة إتفاق لا تقل عن (٨٥%) .

ج) الثبات :

حيث قام الباحث بتطبيق الاستمارة علي عينة مكونة من (١٠) من المستفديات والعاملين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية بمشاريع تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وبعد (١٥) يوم تم إعادة الاختبار مرة أخري عليهم.

معامل القدرة علي الاسترجاع = $\frac{\text{1 – الإخطاء عدد}}{\text{عدد الأسئلة X عدد المبحوثين}} \times ١٠٠$

جدول (١) يوضح ثبات الأداة الأولي بأستخدام قدرة الاسترجاع

الأداة	قيمة القدرة علي الاسترجاع
استبيان العاملين	**٩٧.٧%**

جدول (٢) يوضح ثبات الأداة الثانية بأستخدام قدرة الاسترجاع

الأداة	قيمة القدرة علي الاسترجاع
استبار المرأة الريفية	**٧٥%**

وتعتبر هذة المستويات مقبولة ويمكن الاعتماد علي النتائج التي تتوصل إليها الأدوات وأصبحت الأدوات في صورتها النهائية.

٥- مجالات الدراسة :

أ) المجال المكاني :

قام الباحث بتطبيق دراسته علي عينة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تنطبق عليها الشروط والتي وافقت علي التعاون مع الباحث وتحدد مجال الدراسة المكاني في المنظمات التالية :

- المنظمات الحكومية :
  - أ) المجلس القومي للسكان.
  - ب) المجلس القومي للمرأة.
- المنظمات غير الحكومية :
  - أ) جمعية تنمية المجتمع بالعزيزية.
  - ب) جمعية تنمية المجتمع بمنشية فاضل العياط.

ب) المجال البشري :

- حصر شامل للمسئولين والأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات المختارة للدراسة وبلغ عددهم (٣٥) مفردة.
- عينة عشوائية من المستفيدات من المنظمات المختارة للدراسة وبلغ عددهم ١١٠ مفردة.

ج) المجال الزمني :

ويتحدد في الفترة الزمنية من ٢٠١٧/٣/٢٥ وحتي ٢٠١٧/٥/١٥ لجمع البيانات من ميدان الدراسة.

٦- أساليب التحليل الإحصائيللدراسة :

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي بأستخدام برنامج (SPSS.V.20.) الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية ، وقد طبقت الأساليب الإحصائي التالية :

- التكرارات والنسب المئوية والنسبة المرجحة.
- المتوسط الحسابي.

وتم حسابه للمقياس الثلاثي عن طريق :

المتوسط الحسابي = ك (نعم) ٣ **X** + ك (إلي حد ما) ٢ **X** + ك (لا) ١ **X** / ن

كيفية الحكم علي مستوي تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التخطيط لبرامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

يمكن الحكم علي مستوي تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التخطيط لبرامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً باستخدام المتوسط الحسابي حيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي : نعم (ثلاثة درجات) ، إلي حد ما (درجتين) ، لا (درجة واحدة) ، تم ترميز وإدخال البيانات إلي الحاسب الآلي ، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) ، تم حساب المدي = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣-١=٢) تم تقسيمه علي خلايا المقياس للحصول علي طول الحلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذة القيمة إلي أقل قيم في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلي لهذة الخلية ، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

جدول (٣) مستويات تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١ – ١.٦٧	مستوي منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أوالبعد بين أكثر من ١.٦٧ – ٢.٣٥	مستوي متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ٢.٣٥ : ٣	مستوي مرتفع

١- **الإنحراف المعياري :** ويفيد في معرفة مدي تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين ، كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط الحسابي ، حيث أنه حالة تساوي العبارات في المتوسط الحسابي فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأعلي.

٢- **المدي** : ويتم حسابه من خلال الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة.

٣- **معامل ثبات (ألفا . كرونباخ)** : لقيم الثبات التقديرية لأدوات الدراسة.

٤- **أختبار (ت) لعينتين مستقلتين :** Independent – Samples T - Test : وذلك لمعرفة الفروق ودلالتها الإحصائية بين المبحوثين ، وذلك في المتغيرات التي تقسم المبحوثين إلي مجموعتين فقط مثل (استجابات العاملين بالمنظمات الحكومية واستجابات العاملين بالمنظمات غير الحكومية).

٥- **الأعمدة التكرارية :** وذلك لوصف استجابات المبحوثين في أشكال بيانية.

عاشراً : نتائج الدراسة الميدانية :

المحور الأول : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأستمارة الأستبيان للمسئولين بجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

أولاً : وصف المسئولين مجتمع الدراسة :

جدول (٤) يوضح توزيع المسئولين طبقاً للنوع

(ن=٣٥)

النوع	حكومي ن = ١٦		غير حكومي ن = ١٩		المجموع ن = ٣٥	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
ذكر	٩	%٥٦.٢٥	٧	%٣٦.٨٤	١٦	%٤٥.٧
أنثي	٧	%٤٣.٧٥	١٢	%٦٣.١٦	١٩	%٥٤.٣
المجموع	**١٦**	**%٤٥.٧**	**١٩**	**%٥٤.٣**	**٣٥**	**%١٠٠**

ويوضح الجدول السابق أن:

أن أكثر من نصف المبحوثين من الإناث ، حيث بلغت نسبتهم ٥٤.٣% في حين بلغت نسبة الذكور ٤١.٥% ويرجع الباحث ذلك إلي أهميةوجود دور قوي للإناث للعمل بجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً نظراً لان معظم التعامل يتم مع السيدات المستفيدات من برامج التمكين الاجتماعي والاقتصاديللمرأة الريفية ولذلك يفضل ان يكون التعامل من خلال الاناث .

جدول (٥) يوضح توزيع المسئولين طبقاً للمؤهل

(ن=٣٥)

المؤهل	حكومي ن = ١٦		غير حكومي ن = ١٩		المجموع ن = ٣٥	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
مؤهل فوق المتوسط	٢	%١٢.٥	٢	%١٠.٥	٤	%١١.٥
مؤهل عالي	٧	%٤٣.٧٥	٨	%٤٢.١	١٥	%٤٢.٨
ماجستير	٢	%١٢.٥	٥	%٢٦.٣	٧	%٢٠
دكتوارة	٥	%٣١.٢٥	٤	%٢١.١	٩	%٢٥.٧
المجموع	**١٦**	**%٤٥.٧**	**١٩**	**%٥٤.٣**	**٣٥**	**%١٠٠**

ويوضح الجدول السابق أن:

أن غالبية المبحوثين من ذوي المؤهل العالي حيث بلغت نسبتهم ٤٢.٨% وأن ٢٥.٧% من المبحوثين حاصلين علي الدكتوارة يليها الحاصلين علي الماجستير بنسبة ٢٠% وأخيراً جاء الحاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة١١.٥%ويري الباحث أن هذا قد يدل علي مدي التزام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بضرورة حصول العاملين علي مؤهل جامعي ليكون لديهم معلومات وخبرة دراسية كافية للعمل بالإضافة إلي للسعي إلي التطوير المستمر للمنظمات من خلال وجود عاملين ذو مؤهلات علمية ولكن يؤخذ علي المنظمات عدم اهتمامها بمؤهل فوق

المتوسط والأهتمام الزائد بالمؤهل الجامعي وفوق الجامعي مما يؤثر علي وجود تفاوت بين العاملين داخل المنظمة.

جدول (٦) يوضح توزيع المبحوثين طبقاً لمكان العمل

(ن=٣٥)

مكان العمل	حكومي ن = ١٦		غير حكومي ن = ١٩		المجموع ن = ٣٥	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
المجلس القومي للسكان	٧	%٤٣.٧٥	–	–	٧	%٢٠
المجلس القومي للمرأة	٩	%٥٦.٢٥	–	–	٩	%٢٥.٨
جمعية تنمية المجتمع بالعزيزية	–	–	٩	%٤٧.٤	٩	%٢٥.٨
جمعية تنمية المجتمع بمنشية فاضل العياط	–	–	١٠	%٥٢.٦	١٠	%٢٨.٤
المجموع	**١٦**	**%٤٥.٧**	**١٩**	**%٥٤.٣**	**٣٥**	**%١٠٠**

ويوضح الجدول السابق أن:

أعلي نسبة للمبحوثين المسئولين ممن يعملون بجمعية تنمية المجتمع بمنشية فاضل العياط بنسبة ٢٨.٤% يليها بالتساوي المسئولين بالمجلس القومي للمرأة وجمعية تنمية المجتمع بالعزيزية وذلك بنسبة ٢٥.٨% وأقل نسبة مشاركة للمبحوثين كانتبالمجلس القومي للسكان ٢٠%.

جدول (٧) يوضح توزيع المبحوثين طبقاً للوظيفة

(ن=٣٥)

مكان العمل	حكومي ن = ١٦		غير حكومي ن = ١٩		المجموع ن = ٣٥	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
مدير تنفيذي	٢	%١٢.٥	٣	%١٥.٧	٥	%١٤.٣
عضو مجلس إدارة	–	–	٢	%١٠.٥	٢	%٥.٧
إخصائي اجتماعي	٦	%٣٧.٥	٩	%٤٧.٦	١٥	%٤٢.٩
إداري	٨	%٥٠	٥	%٢٦.٣	١٣	%٣٧.١
المجموع	**١٦**	**%٤٥.٧**	**١٩**	**%٥٤.٣**	**٣٥**	**%١٠٠**

ويوضح الجدول السابق أن:

أكبر نسبة من المسئولين وظيفتهم أخصائي اجتماعي بنسبة ٤٢.٩% ثم الإداري بنسبة٣٧.١% يليها المدير التنفيذي بنسبة ١٤.٣% ثم اخيراً عضو مجلس إدارة بنسبة ٥.٧%. وبذلك تشير بيانات الجدول إلي أهمية الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية مع المرأة الريفية نظراً لأنها أكثر الوظائف التي تتعامل بشكل مباشرة مع المرأة الريفية لتمكينها إجتماعياً وإقتصادياً من خلال تقديم البرامج والخدمات التي تشبع أحتياجاتها وتواجه مشكلاتها.

جدول (٨) يوضح مدي حصول المسئولين علي دورات تدريبية

(ن=٣٥)

هل حصلت علي دورات تدريبية ؟	حكومي ن = ١٦		غير حكومي ن = ١٩		المجموع ن = ٣٥	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	١٣	%٨١.٢٥	٨	%٤٢.١	٢١	%٦٠
لا	٣	%١٨.٧٥	١١	%٥٧.٩	١٤	%٤٠
المجموع	١٦	%٤٥.٧	١٩	%٥٤.٣	٣٥	%١٠٠

ويوضح الجدول السابق أن:

أن معظم المبحوثين سواء كانوا يعملون بالمنظمات الحكومية أو غير الحكومية قد حصلوا علي دورات تدريبية حيث بلغت نسبتهم ٦٠% بينما النسبة الأقل وهي ٤٠% من المبحوثين لم يحصلوا علي دورات تدريبية ، كما تشير بيانات الجدول أن نسبة المبحوثين الذين حصلوا علي دورات تدريبية بالمنظمات الحكومية أعلي بكثير من نسبة المبحوثين الذين حصلوا علي دورات تدريبية بالمنظمات غير الحكومية ، حيث بلغت نسبتهم بالمنظمات الحكومية ٨١.٢٥% بينما بلغت نسبتهم بالمنظمات غير الحكومية ٤٢.١%.

وبذلك تشير بيانات الجدول إلي أهتمام العاملين بالمنظمات الحكومية بحضور الدورات التدريبية التي تنظمها الجهات المختلفة والتي تتناول موضوعات خاصة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً أكثر من أهتمام العاملين بالمنظمات غير الحكومية بحضور تلك الدورات حيث أرتفعت نسبة الذين لم يحضروا الدورات التدريبية بالمنظمات غير الحكومية إلي ٧٥.٩%.

جدول (٩) يوضح العلاقة بين تبعية الجهود ومجال العمل للعاملين بجهود المنظمات الحكوميةوغير الحكوميةفي تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

(ن=٣٥)

تبعية الجهود	دولي		حكومي		المجموع	
مكان عملك	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تنفيذي	٤	%٢٥	٥	%١٥.٦٣	٩	%٢٥.٧
تنموي	٣	%١٨.٧٥	٢	%٦.٢٥	٥	%١٤.٣

تخطيطي	٥	%٣١.٢٥	٦	%١٨.٧٥	%٣١.٤
تنسيقي	٤	%٢٥	٦	%١٨.٧٥	%٢٨.٦
المجموع	**١٦**	**%٤٥.٧**	**١٩**	**%٥٤.٣**	**%١٠٠**

ويوضح الجدول السابق أن:

العلاقة بين تبعية الجهود ومجال العمل للعاملين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً**تمثلت فيما يلي :**

وباستقراء الجدول السابق تبين أن أكبر نسبة للعاملين في المجال التخطيطي بنسبة (٣١.٤%) ثم العاملين المجال التنسيقي بنسبة (٢٨.٦%) وذلك بالتساوي تليها نسبة العاملين في المجال التنفيذي بنسبة (٢٥.٧%) ثم جاء أخيراً نسبة العاملين في المجال التنموي بنسبة (١٤.٣%) وقد يعكس ذلك أهمية المجال التخطيطي بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وهذا ما أكدت عليه دراسة " **عبد الفتاح أحمد ٢٠٠١**"[٩٠]

جدول رقم (١٠) يوضح صور العلاقات التكاملية بين المنظمة التي تعمل بها والمنظمات الأخري العاملة في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

(ن= ٣٥)

م	الجهات المنظمة	التكرار	النسبة %
١	**أتصال**	٣	%٨.٦
٢	**تنسيق**	١٠	%٢٨.٥
٣	**تعاون**	١٣	%٣٧.٢
٤	**تبادل**	٢	%٥.٧
٥	**كل ماسبق**	٧	%٢٠
	المجمـوع	٣٥	% ١٠٠

ويوضح الجدول السابق أن :

صور العلاقات التكاملية بين المنظمة التي تعمل بها والمنظمات الأخري العاملة في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً**تمثلت فيما يلي :**

تبين أن أكبر نسبة كما حددها العاملين للتعاون كأهم صور العلاقات التكاملية بنسبة (٣٧.٢%) ، ثم التنسيق بنسبة (٢٨.٥%) ، ثم كافة صور العلاقات التكاملية بنسبة (٢٠%) ، يليها الاتصال بنسبة (٨.٦%) ، وأخيراً التبادل بنسبة (٥.٧%) ، وقد يعكس ذلك أهمية التعاون بين الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً .

بالإضافة إلي ما أكد عليه الإطار النظري السابق من أن التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية يؤدي إلي حل المشكلات التي تواجه هذة المنظمات لإن هذة

المشكلات كثيرة ولإن هذة المشكلات لا يمكن حلها عن طريق الجهود الحكومية فقط أو غير الحكومية فقط ولكن بالتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية يمكن التوصل إلي حلول لتلك المشكلات ، وأيضاً أن التعاون يؤدي إلي توفير الوقت والجهد والمال ، ولأن التعاون يعتبر وسيلة فعالة في التعرف علي احتياجات المجتمع ومشكلاته ، ويساهم التعاون في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود في العنصر البشري والبيئي معاً ، ويساعد التعاون علي تدعيم الصلة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

ثانياً : جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

أ) الأتصال :

جدول (١١) يوضح مستوي الإتصال بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	مستوي الإتصال	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	تتواصل المنظمات الحكومية وغير الحكومية للتعريف في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٤	١١	-	٢.٦٩	٠.٤٧	١
٢	يوجد أتصال تليفوني مستمر بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لحل مشكلات المرأة الريفية	١٣	١٨	٤	٢.٢٦	٠.٦٦	٢
٣	تتوفر قاعدة بيانات مرتبطة بالمرأة الريفية يتم الأتصال من خلالها بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية	١١	١٧	٧	٢.١١	٠.٧٢	٦
٤	تعقد المنظمات الحكومية وغير الحكومية لقاءات مستمرة لمناقشة قضايا تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١١	٢٠	٤	٢.٢	٠.٦٣	٤
٥	تتواصل المنظمات الحكومية وغير	١١	١٨	٦	٢.١٤	٠.٦٩	٥

	الحكومية لتوفير التمويل اللازم لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً						
٦	تتواصل المنظمات الحكومية وغير الحكومية من خلال لجان عمل مشتركة لحل مشكلات المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية	١٤	١٥	٦	**٢.٢٣**	٠.٧٣	٣
المتغير ككل					٢.٢٧	٠.٣٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستوي الأتصال كأحد صور تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٧) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول تتواصل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٦٩) ، ثم جاء بالترتيب الثاني يوجد أتصال تليفوني مستمر بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لحل مشكلات المرأة الريفية بمتوسط حسابي (٢.٢٦) ، وجاء في النهاية تتوفر قاعدة بيانات مرتبطة بالمرأة الريفية يتم الأتصال من خلالها بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمتوسط حسابي (٢.١١) ، وقد يرجع ذلك إلي أعتماد كلاً من المنظمات الحكومية وغير الحكومية علي أنواع معينة للأتصال دون غيرها بما لا يحقق فاعلية الجهود المشتركة والتي تنعكس بدورها علي المستفيدين ، ويتفق ذلك مع دراسة(**عائشة عبد الرسول ٢٠٠٣**) حيث أثبتت نتائجها أن هناك ضعف في قنوات الأتصال بين الجمعيات الأهلية وأن شكل الأتصال محدد بأوقات معينة وأن ما يتم منه بشكل لفظي عادة وغير رسمي وأن الأتصال ضعيف ولا يحدث إلا إذا أجبرت المنظمة علي ذلك كحالة الكوارث أو قرب أنهيار المنظمة وأيضاً عدم بذل المنظمة أي جهد من أجل تفعيل الأتصال وعدم أحترام المنظمات الأهلية لمقترحات بعضها البعض.[٩١]

ب) التبادل :

جدول (١٢) يوضح مستويالتبادل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	مستويالتبادل	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجهات النظر حول قضايا	١٧	١٥	٣	٢.٤	٠.٦٥	١

	تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً						
٢	تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية البابنات المرتبطة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٢	٢١	٢	٢.٢٩	٠.٥٧	٤
٣	تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الخبرات التي لديها لوضع القوانين الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمرأة الريفية	١٥	١٦	٤	٢.٣١	٠.٦٨	٣
٤	تساهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية في نشر ثقافة التوعية بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية	١٥	١٨	٢	٢.٣٧	٠.٦	٢
٥	تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية خطط مقترحة لتمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً	١٧	١٥	٣	٢.٤	٠.٦٥	١
٦	تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموارد البشرية التي لديها معارف بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٩	٢٢	٤	٢.١٤	٠.٦	٥
المتغير ككل					٢.٣٢	٠.٣٨	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستوي التبادل كأحد صور تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٣٢) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية خطط مقترحة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وذلك بالتساوي مع تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجهات النظر حول قضايا تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٤) ، ثم جاء بالترتيب الثاني تساهم المنظمات الحكومية

وغير الحكومية في نشر ثقافة التوعية بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٣٧) ، وجاء في النهاية تتبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموارد البشرية التي لديها معارف بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٣٧) ، وقد يعكس ذلك ضرورة إدراك المسئولين بكلا من المنظمات الحكومية وغير الحكومية لفوائد عملية التبادل وأثرها علي تحقيق أهداف كل منظمة لإيجاد التكامل في الخدمات المقدمة من كل منهما ، ويتفق ذلك مع دراسة **(عائشة عبد الرسول ٢٠٠٨)** حيث أثبتت الدراسة أن ٧٧% تقريباً من الجمعيات لها علاقة بجمعيات أخري بالمنقطة ، وأن العلاقة بين هذة الجمعيات تأخذ شكل رسمي ، كما أتضح أن تبادل المعلومات يحتل مرتبة متقدمة من عملية التبادل بين الجمعيات ، كما تم وضع دليل بناء تبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات. (٩٢).

ج) التعاون :

جدول (١٣) يوضح مستويالتعاون بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	مستوي التعاون	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	تتعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تحديد احتياجات المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية	٢٠	١١	٤	٢.٤٦	٠.٧	١
٢	تتعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمواجهة مشكلات المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية	١٣	١٨	٤	٢.٢٦	٠.٦٦	٤
٣	تشترك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ برامج مشتركة لتوعية المرأة الريفية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية	١٧	١٤	٤	٢.٣٧	٠.٦٩	٢
٤	تتعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحديد أولويات تنفيذ البرامج والمشروعات المقترحة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٩	١٩	٧	٢.٠٦	٠.٦٨	٦
٥	توقع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بروتوكولات تعاون في مجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٥	١٢	٨	٢.٢	٠.٨	٥
٦	تنظم المنظمات الحكومية وغير الحكومية ندوات مشتركة تتعلق بتمكين المرأة الريفية من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية	١٥	١٧	٣	٢.٣٤	٠.٦٤	٣
	المتغير ككل				٢.٢٨	٠.٤٥	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستويالتعاون كأحد صور تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٨) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول تتعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تحديد أحتياجات المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٤٦) ، ثم جاء بالترتيب الثاني تشترك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ برامج مشتركة لتوعية المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٣٧) ،

وجاء في النهاية تتعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحديد أولويات تنفيذ البرامج والمشروعات المقترحة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٠٦) ، وقد يعكس ذلك تركيز المسئولين الحكومية وغير الحكومية علي التعاون في مجالات معينة دون الأخري الأمر الذي يتطلب منهم وضع خطط مستقبلية من شأنها النهوض بأشكال التعاون في كافة المجالات بما فيها تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وهذا يتفق مع دراسة **(عبد الفتاح ماهر ٢٠١٠)** والتي أثبتت أن مستوي التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية متوسط.(٩٣)

د) التنسيق :

جدول (١٤) يوضح مستويالتنسيق بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	مستوي التنسيق	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	هناك تنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعوة المسئولين للأستماع إلي المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية تمهيداً لترجمتها إلي برامج ومشروعات لتنميتها	٢٠	١١	٤	٢.٤٦	٠.٧	١
٢	يتم التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمنع الأزدواجية للخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للمرأة الريفية	١٤	١٧	٤	٢.٢٩	٠.٦٧	٤
٣	يتم التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لوضع خطة عامة تشمل تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١١	١٧	٧	٢.١١	٠.٧٢	٦
٤	يوجد تنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية يتعلق بتدريب المرأة الريفية علي عرض مطالبها الاجتماعية والاقتصادية	١٤	١٤	٧	٢.٢	٠.٧٦	٥

م	مستوي التنسيق	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
	علي المسئولين بطريقة مقنعة						
٥	تنسق المنظمات الحكومية وغير الحكومية لترشيد الموارد (مادية – فنية – بشرية) لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٤	١٩	٢	٢.٣٤	٠.٥٩	٣
٦	يوجد تنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لعقد ندوات مشتركة للمرأة الريفية لتمكينها إجتماعياً وإقتصادياً	١٧	١٦	٢	٢.٤٣	٠.٦١	٢
المتغير ككل					٢.٣	٠.٤٥	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستويالتنسيق كأحد صور تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٣) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول هناك تنسيق بين المنظماتالحكومية وغير الحكومية لدعوة المسئولين للأستماع إلي المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية تمهيداً لترجمتها إلي برامج ومشروعات لتنميتها بمتوسط حسابي (٢.٤٦) ، ثم جاء بالترتيب الثاني يوجد تنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لعقد ندوات مشتركة للمرأة الريفية لتمكينها إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٤٣) ، وجاء في النهاية يتم التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لوضع خطة عامة تشمل تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.١١) ، ويدل ذلك علي عدم أهتمام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بعملية التنسيق فيما بينهما فيتم التنسيق علي فترات متباعدة ، وعدم إدراك المنظمات بأهمية التنسيق وأبعاده ، وفوائده لكل منهما لعدم وجود برامج تدريبية علي ذلك ، ويتفق ذلك مع دراسة(**أبو النجا العمري٢٠٠٢**)حيث أثبتت نتائجها نقص وعي مديري الجمعيات وكذلك عدم أهتمام مجلس الإدارة بالتنسيق مع الجمعيات الأخري. [٩٤]

ثالثاً : الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

جدول (١٥) الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	الأساليب والأدوات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية	١٤	١٦	٥	٢.٢٦	٠.٧	٤
٢	إجراء البحوث الميدانية المتعلقة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً إقتصادياً	١٦	١٦	٣	٢.٣٧	٠.٦٥	٣
٣	إجراء مقابلات مع متخذ القرارات لعرض مشكلات تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٠	١٤	١	٢.٥٤	٠.٥٦	٢
٤	إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بالمرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً	٢٣	١١	١	٢.٦٣	٠.٥٥	١
٥	عقد المؤتمرات المرتبطة بتوعية المرأة الريفية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية	١٠	١٩	٦	٢.١١	٠.٦٨	٦
٦	الإطلاع علي تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة الريفية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٨	١٩	٨	٢	٠.٦٩	٨
٧	تبادل الزيارات مع الدول الأخري للأستفادة من تجاربها في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٧	١٤	١٤	١.٨	٠.٧٦	٩
٨	عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات والمراكز البحثية للوقوف علي حقوق المرأة الريفية وكيفية تمكينها منها	٨	٢٢	٥	٢.٠٩	٠.٦١	٧
٩	تشكيل لجان بين المنظمات لمناقشة قضايا المرأة الريفية الاجتماعية	١٠	٢٢	٣	٢.٢	٠.٥٨	٥

م	الأساليب والأدوات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
	والاقتصادية						
	المتغير ككل				٢.٢٢	٠.٣٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستوياالأساليبوالأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٢) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٦٣) ، ثم جاء بالترتيب الثاني إجراء مقابلات مع متخذ القرارات لعرض خطط وبرامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٥٤) ، وجاء في النهاية تبادل الزيارات مع الدول الأخري للأستفادة من تجاربها بمتوسط حسابي (١.٨) ، وقد يعكس ذلك ضرورة سعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية لأستخدام أساليب وأدوات جديدة تمكنها من الوصول للمرأة الريفية وتمكينها إجتماعياً وإقتصادياً.

رابعاً : المعوقات التي تواجه تحقيق تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

جدول (١٦) المعوقات التي تواجه تحقيق تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون
(ن=٣٥)

م	المعوقات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	عدم وجود برامج مخططة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمساعدة المرأة الريفية للمطالبه بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٢٠	١٠	٥	٢.٤٣	٠.٧٤	٣
٢	غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٨	١٢	٥	٢.٣٧	٠.٧٣	٤
٣	مواعيد عمل المنظمة غير مناسبة لظروف	١٦	٨	١١	٢.١٤	٠.٨٨	٧

	المرأة الريفية المتقدمة لطلب الخدمة						
٤	قلة سعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتطوير برامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٤	١٥	٦	٢.٢٣	٠.٧٣	٥
٥	لا يوجد اتصال بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٢	١٥	٨	٢.١١	٠.٧٦	٨
٦	غياب التنسيق الكافي بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١١	١٦	٨	٢.٠٩	٠.٧٤	٩
٧	ضعف التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١١	١٦	٨	٢.٠٩	٠.٧٤	٩
٨	ضعف تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وثقافياً	١٥	١٣	٧	٢.٢٣	٠.٧٧	٦
٩	تردد المرأة الريفية في اللجوء إلي المنظمة الحصول علي حقها الاجتماعي والاقتصادي	٢١	٩	٥	٢.٤٦	٠.٧٤	٢
١٠	قلة قناعة المرأة الريفية بالطريقة التي تتبعها المنظمة في مساعدتها	٢١	١١	٣	٢.٦١	٠.٦٦	١
المتغير ككل					٢.٢٧	٠.٥٥	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستوي المعوقات التي تواجه تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٧) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول قلة قناعة المرأة الريفية بالطريقة التي تتبعها المنظمة في مساعدتها بمتوسط حسابي (٢.٥١) ، ثم جاء بالترتيب الثاني تردد المرأة الريفية في اللجوء إلي المنظمة الحصول علي حقها الاجتماعي والاقتصادي بمتوسط حسابي (٢.٤٦) ، وجاء في النهاية بالتساوي كلاً من غياب التنسيق الكافي بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً و ضعف التعاون بين

أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٠٩) ، وقد يرجع ذلك إلي سعي المسئولينبالمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلي مواجهة كافة المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل فيما بينها لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وهذا يتفق مع دراسة **(أحمد مصطفي محمد٢٠٠٤)**[٩٥]و **(أحمد صادق رشوان ٢٠٠٥)**[٩٦] و **(أسماء سعيد ٢٠٠٩)**[٩٧] حيث أثبتت الدراسات أنه توجد معوقات تحد من التكامل منها (عدم وجود الأجهزة والمعدات اللازمة لعملية الأتصال ، مع عدم وجود أخصائيين اجتماعيين ، ضعف الموارد والإمكانيات المادية والبشرية ، عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن الجمعيات الأهلية في المجتمع ، نقص خبرة أعضاء الجمعيات الأهلية للقيام بعملية التبادل ، وصعوبة الوصول إلي قرار يحظي بالقبول العام من الجمعيات الأهلية).

خامساً : مقترحات تفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

جدول (١٧) مقترحات تفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	المقترحات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	عمل قاعدة بيانات بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٣٠	٥	–	٢.٨٦	٠.٣٦	١
٢	سعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً زإقتصادياً لوضع خطط مشتركة لتحسين وضع المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٧	٧	١	٢.٧٤	٠.٥١	٤
٣	إعلان المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن جهودها لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٣٠	٤	١	٢.٨٣	٠.٤٥	٢
٤	التواصل المستمر بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتناول قضايا المرأة الريفية	٢٦	٧	٢	٢.٦٩	٠.٥٨	٧
٥	توفير التمويل اللازم للمنظمات لتمكين المرأة الريفية من حصول حقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٢٤	٦	٥	٢.٥٤	٠.٧٤	١٠
٦	إكساب فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية الخبرة اللازمة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٦	٦	٣	٢.٦٦	٠.٦٤	٨
٧	تنسيق المنظمات الحكومية وغير الحكومية جهودها بشكل يحقق أهدافها	٢٤	٩	٢	٢.٦٣	٠.٦	٩
٨	تبادل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الخبرات المرتبطة بمجال تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٩	٥	١	٢.٨	٠.٤٧	٣
٩	توعية المرأة الريفية بأهمية المشاركة في الندوات التي تنظمها المنظمة لتنمي معارفها بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٢٨	٤	٣	٢.٧١	٠.٦٢	٦
١٠	تعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الضغط علي متخذي القرارات فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٦	٨	١	٢.٧١	٠.٥٢	٥
	المتغير ككل				٢.٧٢	٠.٤١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن :

مستويمقترحاتتفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٢) ،

ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول عمل قاعدة بيانات بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٨٦) ، ثم جاء بالترتيب الثاني إعلان المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن جهودها لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٨٣) ، وجاء في النهاية توفير التمويل اللازم للمنظمات لتمكين المرأة الريفية من حصول حقوقها الاجتماعية والاقتصاديةبمتوسط حسابي (٢.٥٤) ، وقد يعكس ذلك سعي المسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتقديم مقترحات جديدة من شأنها تفعيل التكامل فيما بينها بما يضمن تقديم خدمات علي مستوي عالي من الكفاءة والفاعلية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً ، وهذا يتفق مع دراسة (Jacobi, - Pedro 2006) التي أشارت إلي أن الأداء الوظيفي بالمنظمات الحكومية والأهلية يحتاج إلي تطوير للنهوض بمستوي الخدمات المقدمة للمستفيدين. [٩٨]

المحور الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأستمارة الأستبارللمستفيدات بجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

أولاً : البيانات الأولية للمستفيدات مجتمع الدراسة :

١- السن والحالة التعليمية :

جدول (١٨) يوضح العلاقة بين توزيع سن المستفيداتمن تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً والحالة التعليمية

(ن=١١٠)

الحالة التعليمية	أمية		مؤهل أقل من المتوسط		مؤهل فوق المتوسط		مؤهل جامعي		المجموع	
السن	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
من ٢٠إلي ٣٠سة	٣	%٢.٧	٧	%٦.٤	١٢	%١٠.٩	٦	%٥.٥	٢٨	%٢٥.٥
من ٣٠إلي ٤٠ سنة	٢	%١.٨	١٣	%١١.٨	١٩	%١٧.٢	١٦	%١٤.٥	٥٠	%٤٥.٤
من ٤٠إلي ٥٠ سنة	١٥	%١٣.٦	٣	%٢.٧	٩	%٨.١	٥	%٤.٥	٣٢	%٢٩.١
المجموع	٢٠	%١٨.٢	٢٣	%٢٠.٩	٤٠	%٣٦.٣	٢٧	%٢٤.٦	١١٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق أن :

العلاقة بين السن والحالة الاجتماعية **تمثلت فيما يلي :**

تبين أن أكبر نسبة المستفيدات من تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياًمن سن ٣٠ إلي ٤٠ بنسبة (٤٥.٤%) وتمثل اعلي نسبة في عينة الدراسة ، ثم يليها الفئة ما بين ٤٠ إلي ٥٠ سنة بنسبة (٢٩.١%) ، ثم جاءت في

المرتبة الأخيرة الفئة العمرية من ٢٠ إلي ٣٠ سنة بنسبة (٢٥.٥%) ، ويري الباحثة ان النسبة الأكبر للمستفيدات في سن من ٣٠ إلي ٤٠ عام حيث ان المرأة الريفية في ذلك العمر تكون مؤهلة لتمكينها إجتماعياً وإقتصادياً داخل مجتمعها.

كما يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المستفيدات حاصلات علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٣٦.٣%) ، يليهن الحاصلات علي مؤهل جامعي بنسبة (٢٤.٦%) ، ثم الحاصلات علي مؤهل أقل من المتوسط بنسبة (٢٠.٩%) ، ثم أخيراً المستفيدات الأميات بنسبة (١٨.٢%) ويري الباحث ان ذلك يرجع ان وعي المستفيدات الحاصلين علي مستوي تعليمي عالي أو متوسط بأهمية الحصول علي حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

٢- الحالة الاجتماعية للمستفيدات

جدول رقم (١٩) يوضح الحالة الاجتماعية للمستفيدات من جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

(ن= ١١٠)

م	الحالة الاجتماعية	ك	%
١	**عزباء**	٦	%٥.٥
٢	**متزوجة**	٥١	٤٦.٣ %
٣	**مطلقة**	٢٦	٣٢.٧ %
٤	**أرملة**	٢٧	٢٤.٥ %
	المجموع	١١٠	١٠٠ %

يوضح الجدول السابق أن:

جاء في الترتيب الأول المستفيدات المتزوجات بنسبة (٤٦.٣%) ، ثم جاء في الترتيب الثاني " المستفيدات المطلقات بنسبة (٣٢.٧%) ، وفي الترتيب الثالث المستفيدات الأرامل بنسبة (٢٤.٥%) ، وأخيراً جاء في الترتيب الرابع المستفيدات العازبات بنسبة (٥.٥%) ، ويري الباحث ان النسبة الاكبر للنساء المستفيدات من برامج وخطط تمكين المرأة الريفية هن سيدات متزوجات ومطلقات ويرجع ذلك إلي مدي وعي هؤلاء المستفيدات باهمية تمكينهم الاجتماعي والاقتصادي داخل مجتمعهم.

جدول (٢٠) يوضح توزيع المستفيدات طبقاً للمنظمة التي تم التعامل معها

(ن=١١٠)

المنظمة التي تم التعامل معها	عدد المترددين	العينة ن = ١١٠	
		التكرار	النسبة %
جمعية تنمية المجتمع بالعزيزية	١٨٠	٦٥	% ٥٩
جمعية تنمية المجتمع بمنشية فاضل العياط	٩٠	٤٥	%٤١
المجموع	**٢٧٠**	**١١٠**	**%١٠٠**

ويوضح الجدول السابق أن:

أعلي نسبة المستفيدات من جهود تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بجمعية تنمية المجتمع المحلي بالعزيزية بنسبة ٥٩% يليها المستفيدات من جمعية تنمية المجتمع بمنشية فاضل العياط بنسبة ٤١%.

جدول رقم (٢١) يوضح الجهود التي أستفدات منها المستفيدات من خلال التعامل مع المنظمة

(ن= ١١٠)

م	الجهود التي أستفدت منها من خلال التعامل مع المنظمة	التكرار	النسبة %
١	**جهود تعليمية**	١٨	%١٦.٥
٢	**جهود صحية**	١٧	%١٥.٤
٣	**جهود قانونية**	٩	%٨.٢
٤	**جهود تنموية**	٣٤	%٣٠.٩
٥	**جهود أقتصادية**	٣٢	%٢٩
المجمـوع		١١٠	% ١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

الجهود التي استفادت منها المستفيدات عينة الدراسة من خلال التعامل مع المنظمة والتي تمثلت فيما يلي :

جاءات أكبر نسبة للجهود التنموية بنسبة (٣٠.٩%) ، تليها الجهود الاقتصادية بنسبة (٢٩%) ، ثم يليها الجهود التعليمية بنسبة (١٦.٥%) ، وتليها نسبة إلي الجهود الصحية بنسبة (١٥.٤%) ، وأقل نسبة جاءت للجهود القانونية بنسبة (٨.٢%) وبرجع الباحث ذلك الي حاجة المرأة الريفيةإلي الجهود التنموية في المجتمع الريفي .

ثانياً : جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما تحددها المستفيدات :

جدول (٢٢) يوضح جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	العبارات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	تشارك المنظمة في أقتراح القوانين والقرارات المتعلقة بحقوقنا الاجتماعية والاقتصادية	٦٩	٢٨	١٣	٢.٥١	٠.٧	١
٢	أهلتني المنظمة للمشاركة داخل مجتمعي إجتماعياً وإقتصادياً	١٠	٩١	٩	٢.٠١	٠.٤٢	٧
٣	يسرت لي المنظمة إجراءات إنشاء مشروع إقتصادي خاص بي	٢٣	٣١	٥٦	١.٧	٠.٨	١٠
٤	قدمت لي المنظمة المساعدة في رفع القضايا أمام المحاكم	٣٧	٤٧	٢٦	٢.١	٠.٧٥	٥
٥	تتواصل المنظمة معي بأستمرار لمعرفة متطلباتي الاجتماعية والاقتصادية	٢٨	٥٩	٢٣	٢.٠٥	٠.٦٨	٦
٦	تتيح لي المنظمة تبادل وجهات النظر مع المسئولين لعرض مطالبي الاجتماعية والاقتصادية	٢١	٣٩	٥٠	١.٧٤	٠.٧٦	٩
٧	تتعاون المنظمة مع المنظمات الأخري المعنية بتمكيني إجتماعياً وإقتصادياً	١	٤٦	٢٣	٢.١٦	٠.٧٥	٣
٨	تنسق المنظمة جهودها المرتبطة بتمكيني إجتماعياً وإقتصادياً	٣١	٦٣	١٦	٢.١٤	٠.٦٤	٤
٩	تعقد المنظمة ندوات لتوعيتي بحقوقي الاجتماعية والاقتصادية	٣٦	٣	٤٠	١.٩٦	٠.٨٣	٨
١٠	تشارك المنظمة في أقتراح قوانين اجتماعية واقتصادية مرتبطة بنا	٤٥	٤١	٢٤	٢.١٩	٠.٧٧	٢
	المتغير ككل				٢.٠٦	٠.١٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستويجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً كما تحددها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٦) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول تشارك المنظمة في أقتراح القوانين والقرارات المتعلقة بحقوقنا الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٥١) ، ثم جاء بالترتيب الثاني تشارك المنظمة في أقتراح قوانين اجتماعية واقتصادية مرتبطة بنا بمتوسط حسابي (٢.١٩) ، وجاء في النهاية يسرت لي المنظمة إجراءات إنشاء مشروع إقتصادي خاص بي بمتوسط حسابي (١.٧) ، وقد يعكس ذلك ضرورة سعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية لبذل المزيد من الجهد لتحقيق التكامل فيما بينها بما يضمن تقديم خدمات علي مستوي عالي من الكفاءة والفاعلية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً

ثالثاً : الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

جدول (٢٣) الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	الأساليب والأدوات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية	٥٨	٣٦	١٦	٢.٣٨	٠.٧٣	١
٢	إجراء البحوث الميدانية المتعلقة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٨	٦٦	١٦	٢.١١	٠.٦٣	٣
٣	إجراء مقابلات مع متخذي القرارات لعرض مشكلات وقضايا المرأة الريفية	٣٤	٣٤	٤٢	١.٩٣	٠.٨٣	٨
٤	إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمرأة الريفية	٥٣	٤٢	١٥	٢.٣٥	٠.٧١	٢
٥	عقد المؤتمرات المرتبطة بتوعية المرأة الريفية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٢٩	٥٩	٢٢	٢.٠٦	٠.٦٨	٤
٦	الإطلاع علي تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة الريفية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٢٤	٤٢	٤٤	١.٨٢	٠.٧٧	٩
٧	تبادل الزيارات مع الدول الأخري للأستفادة من تجاربها في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٨	٤٨	٣٤	١.٩٥	٠.٧٥	٦
٨	عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات والمراكز البحثية للوقوف علي حقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية وكيفية تمكينها منها	٢٥	٦٣	٢٢	٢.٠٣	٠.٦٦	٥
٩	تشكيل لجان بين المنظمات لمناقشة قضايا المرأة الريفية	٢٥	٥٣	٣٢	١.٩٤	٠.٧٢	٧
	المتغير ككل				٢.٠٦	٠.٢	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستوياالأساليبوالأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما حددتها المستفيدات متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٦) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية بمتوسط حسابي (٢.٣٨) ، ثم جاء بالترتيب الثاني إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمرأة الريفيةبمتوسط حسابي (٢.٣٥) ، وجاء في النهاية الإطلاع علي تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة الريفية حقوقها الاجتماعية والاقتصاديةبمتوسط حسابي (١.٨٢) .

رابعاً : المعوقات التي تواجه تحقيق تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

جدول (٢٤) المعوقات التي تواجه تحقيق تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	المعوقات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			

١	ضعف تعاون المسئولين بالمنظمات في المجتمع حول تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٦٥	٣١	١٤	٢.٤٦	٠.٧١	١
٢	مقاومة المجتمع لجهود المنظمة في دعم المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	١٧	٧٦	١٧	٢	٠.٥٦	٧
٣	قلة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية	٢٦	٣٧	٤٧	١.٨١	٠.٨	١٠
٤	قلة أستجابة المسئولين لتوصيات المنظمة فيما يتعلق بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية	٣٨	٤٨	٢٤	٢.١٣	٠.٧٤	٤
٥	غياب التنسيق بين المنظمات المعنية بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً في المجتمع	٢٩	٥٦	٢٥	٢.٠٤	٠.٧	٥
٦	قلة توافر العدد الكافي من المتخصصين ذوي الكفاءة بالمنظمة	٢٩	٤٢	٣٩	١.٩١	٠.٦٨	٩
٧	غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٤٦	٤٢	٢٢	٢.٢٢	٠.٧٦	٢
٨	قلة تبادل الخبرات بين المنظمات فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٢٤	٦٣	٢٣	٢.٠١	٠.٦٦	٦
٩	عزوف المرأة الريفية عن التعاون مع المنظمة في المدافعة عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٢٨	٥١	٣١	١.٩٧	٠.٧٤	٨
١٠	ضعف تعاون المنظمة مع المنظمات الأخري في المجتمع والمعنية بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٤٤	٤٢	٢٤	٢.١٨	٠.٧٧	٣
المتغير ككل					٢.٠٧	٠.١٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستويالمعوقات التي تواجه تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما حددتها المستفيداتمتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٧) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول ضعف تعاون المسئولين بالمنظمات في المجتمع حول تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٤٦) ، ثم جاء بالترتيب الثاني غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياًبمتوسط حسابي (٢.٢٢) ، وجاء في النهاية قلة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصاديةبمتوسط حسابي (١.٨١) ، وقد يرجع ذلك إلي تبسيط المسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لإجراءات حصول المرأة الريفية علي الخدمة والأستفادة بأكبر درجة ممكنة.

خامساً : مقترحات تفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

جدول (٢٥) مقترحات تفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	المقترحات	الإستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا			
١	وضع المنظمات خطط مشتركة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٦٨	٣٣	٩	٢.٥٤	٠.٦٥	١
٢	إعلان المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن جهودها لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٣٥	٥٨	١٧	٢.١٦	٠.٦٧	٥
٣	تطوير المنظمات لبرامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً	٣٥	٣٨	٣٧	١.٩٨	٠.٨١	١٠

٤	توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة الريفية من الحصول علي حقوقها الاجتماعية والاقتصادية	٥٠	٤٣	١٧	٢.٣	٠.٧٢	٢
٥	تسهيل إجراءات حصول المرأة الريفية علي الخدمة	٣٤	٥١	٢٥	٢.٠٨	٠.٧٣	٩
٦	إكساب فريق العمل بالمنظمات الخبرة اللازمة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً	٤٠	٤١	٢٩	٢.١	٠.٧٩	٧
٧	تنسيق المنظمات الحكومية وغير الحكومية جهودها بشكل يحقق أهدافها	٥٤	٣٠	٢٦	٢.٢٥	٠.٨٢	٤
٨	تبادل المنظمات الخبرات المرتبطة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً	٣٤	٥٣	٢٣	٢.١	٠.٧٢	٦
٩	توعية المرأة الريفية بأهمية المشاركة في الندوات التي تنظمها المنظمة لتنمي نفسها	٣٤	٥٢	٢٤	٢.٠٩	٠.٧٢	٨
١٠	تعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الضغط علي متخذي القرارات فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً	٥٠	٣٨	٢٢	٢.٢٥	٠.٧٧	٣
المتغير ككل					٢.١٩	٠.٢٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن :

مستوي مقترحات تفعيل تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١٩) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي : جاء في الترتيب الأول وضع المنظمات خطط مشتركة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٥٤) ، ثم جاء بالترتيب الثاني توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة الريفية من الحصول علي حقوقها الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٣) ، وجاء في النهاية تطوير المنظمات لبرامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً بمتوسط حسابي (١.٩٨) .

أحدي عشر: الإجابة علي تساؤلات الدراسة من خلال عرض أهم النتائج العامة للدراسة:

من خلال أستعراض نتائج الدراسة يمكن الإجابة علي تساؤلات الدراسة علي النحو التالي حيث أثبتت نتائج الدراسة أن :

١- الإجابة علي التساؤل الأول " ما هو مستوي تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفيةإجتماعياً وإقتصادياً ؟ "

حيث أن مستوي تحقيق جهود التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً كما يحددها المسئولون تمثلت فيما يلي :

أ) الترتيب الأول للتبادل بمتوسط حسابي (٢.٣٢).
ب) الترتيب الأول للتنسيق بمتوسط حسابي (٢.٣).
ج) الترتيب الأول للتعاون بمتوسط حسابي (٢.٢٨).
د) الترتيب الرابع للأتصال بمتوسط حسابي (٢.٢٧).

٢- الإجابة علي التساؤل الثاني " ما هي الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفيةإجتماعياً وإقتصادياً ؟ "

حيث أن مستوي الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً واقتصادياً كما يحددها المسئولون بلغ (٢.٢٢) ، وكما تحددها المستفيدات بلغ (٢.٠٦) وهو معدل متوسط.

حيث أوضحت نتائج الدراسة أن :

أ) أهم الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً من وجهه نظر المسئولون تمثلت في :

- الترتيب الأول إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٦٣).

- الترتيب الثاني إجراء مقابلات مع متخذ القرارات لعرض خطط وبرامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٥٤).
- الترتيب الأخير تبادل الزيارات مع الدول الأخري للأستفادة من تجاربها بمتوسط حسابي (١.٨).

ب) أهم الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً من وجهه نظر المستفيدات تمثلت في :

- الترتيب الأول إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية بمتوسط حسابي (٢.٣٨).
- الترتيب الثاني إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمرأة الريفيةبمتوسط حسابي (٢.٣٥).
- الترتيب الأخير الإطلاع علي تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة الريفية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (١.٨٢) .

٣- الإجابة علي التساؤل الثالث " ما هي معوقات تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفيةإجتماعياً وإقتصادياً ؟ "

حيث أن مستوي المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون بلغ (٢.٢٧) ، وكما تحددها المستفيدات بلغ (٢.٠٧) وهو معدل متوسط.

حيث أوضحت نتائج الدراسة أن :

أ) أهم المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً من وجهه نظر المسئولون:

- الترتيب الأول قلة قناعة المرأة الريفية بالطريقة التي تتبعها المنظمة في مساعدتها بمتوسط حسابي (٢.٥١).
- الترتيب الثاني تردد المرأة الريفية في اللجوء إلي المنظمة الحصول علي حقها الاجتماعي والاقتصادي بمتوسط حسابي (٢.٤٦) .
- الترتيب الأخير بالتساوي كلاً من غياب التنسيق الكافي بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً و ضعف التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٠٩).

ب) أهم المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً من وجهه نظر المستفيدات :

- الترتيب الأول ضعف تعاون المسئولين بالمنظمات في المجتمع حول تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٤٦).
- الترتيب الثاني غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٢٢).
- الترتيب الأخير قلة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (١.٨١)

٤- الإجابة علي التساؤل الرابع " ما هي المقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكينالمرأة الريفيةإجتماعياً وإقتصادياً ؟ "

حيث أن مستوي المقترحات لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً كما يحددها المسئولون بلغ (٢.٧٢) وهو معدل مرتفع ، وكما تحددها المستفيدات بلغ (٢.١٩) وهو معدل متوسط.

حيث أوضحت نتائج الدراسة أن :

أ) أهم المقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً من وجهه نظر المسئولون :

- الترتيب الأول عمل قاعدة بيانات بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٨٦).
- الترتيب الثاني إعلان المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن جهودها لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٨٣).

- الترتيب الأخير توفير التمويل اللازم للمنظمات لتمكين المرأة الريفية من حصول حقوقها الاجتماعية والاقتصاديةبمتوسط حسابي (٢.٥٤)

ب) أهم المقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم تكامل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً من وجهه نظر المستفيدات :

- الترتيب الأول وضع المنظمات خطط مشتركة لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (٢.٥٤).
- الترتيب الثاني توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة الريفية من الحصول علي حقوقها الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٣).
- الترتيب الأخير تطوير المنظمات لبرامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً بمتوسط حسابي (١.٩٨) .

أثني عشر : رؤية مستقبلية من منظور طريقة التخطيط الاجتماعي لزيادة تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً :

أ) الإطار العام للرؤية المستقبلية :

سوف تقوم الرؤية المستقبلية المقترحة علي :

١- الرؤية : مجتمع يسعي دائماً إلي تحقيق الأتصال التعاون والتنسيق والتبادل بين مؤسساته فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

٢- الرسالة : تعزيز آليات التكامل بين الجهود الحكومية وغير الحكومية وعلاقتها بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

٣- المهمة : العمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حصول المرأة الريفية علي حقوقها الاجتماعي والاقتصادية

٤- القيم الجوهرية : التعاون ، التنسيق ، التبادل ، الأتصال ، الشراكة ، التشبيك.

ب) أهداف الرؤية المستقبلية المقترحة :

١- تحقيق الوعي المجتمعي بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- تعزيز آليات تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً والمتمثلة في (التعاون – الأتصال – التنسيق – التبادل).

٣- وجود خطط عمل مشتركة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

٤- وضع برامج تدريب مشتركة للمسئولين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتنمية خبراتهم ومهاراتهم المتعلقة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

٥- إقامة المؤتمرات والندوات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة قضايا المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية.

ج) البرامج والأنشطة اللازمة لتحقيق الرؤية المستقبلية المقترحة وأهدافها :

١- عمل مجوعة متكاملة من الندوات واللقاءات المشتركة بهدف تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

٢- عقد لقاءات وندوات ومحاضرات مع قيادات ومنظمات المجتمع للتوعية بحقوق المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية.

٣- أستخدام كافة وسائل الأتصال الجماهيرية لتوعية المرأة الريفية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

٤- توفير الموارد المادية والفنية لتحسين أداء المنظمات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية.

٥- مشاركة المخطط الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ كافة البرامج التي تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً من خلال توظيف معارفه وخبراته العلمية في ذلك.

د) أستراتيجيات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة :

١- **إستراتيجية التنسيق :** وتستخدم لإيجاد درجة من الترابط بين جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً للنهوض بجودة الخدمة المقدمة إليها ودراسه مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية.
٢- **إستراتيجية الإقناع :** حيث يعمل الإخصائي الاجتماعي علي إقناع المنظمات الحكومية وغير الحكومية علي ضرورة بذل مزيد من الجهد في تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً عن طريق وجود قوات أتصال مفتوحه بينها وبين كافة العاملين بتلك المنظمات ولا سيما التعرف علي أحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية.
٣- **إستراتيجية التنمية :** من خلال تنمية إدراك ووعي ومعارف المرأة الريفية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالأستعانة بالأساليب والوسائل المختلفة مثل الندوات والاجتماعات والمؤتمرات ...إلخ.

ه) تكتيكات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة :

١- **تكتيك الأتصال :** ويستخدم لبناء شبكة من العلاقات داخل المجتمع سواء بين المنظمات الحكومية وبعضها البعض أو بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهدف تنفيذ برامج تمكين المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية.
٢- **تكتيك العمل المشترك :** من خلال تشجيع المنظمات الحكومية وغير الحكومية علي العمل التعاوني والمشترك فيما بينها لصالح تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.
٣- **تكتيك المشاركة :** عن طريق مشاركة قيادات المجتمع مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تخطيط وتنفيذ برامج تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

و) أدوات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة :

١- **الاجتماعات :** ويستخدم الأخصائي الاجتماعي الاجتماعات لمناقشة بعض المقترحات المرتبطة بقضايا المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية والوصول إلي القرارات المناسبة التي تساعد علي حل مشكلاتهم.
٢- **المقابلات :** يقوم الأخصائي الاجتماعي بإجراء المقابلات مع المرأة الريفية بهدف دعم وتنمية معارفها بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية.
٣- **اللجان :** ويستخدمها الأخصائي الاجتماعي أثناء عمله بالمنظمات لمساعدة اللجان بأختلاف مجالاتها الاجتماعية والثقافية والعلمية علي تحقيق أهدافها المرتبطة بتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.
٤- **الندوات :** وتستخدم لتوعية المرأة الريفية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

ز) الأدوار المهنية الملائمة لتنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة :

١- **المخطط :** يعمل الأخصائي الاجتماعي علي وضع الخطط اللازمة بالتعاون مع المنظمات المختلفة بالمجتمع سواء الحكومية أو غير الحكومية بهدف تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.
٢- **الخبير :** يقوم الأخصائي الاجتماعي بتزويد المجتمع بمشكلات المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية كما أنه يعطي معلومات وحقائق حول المخاطر التي تتعرض لها المرأة الريفية وتحتاج إلي تمكينها إجتماعياً وإقتصادياً لحمايتها.
٣- **المدافع :** وذلك من خلال حماية المرأة الريفية من التعرض لمصادر الخطورة.
٤- **الممكن :** وذلك من خلال تيسير حصول المرأة الريفية علي حقوقها علي الوجه الأكمل وتمكينها من مقاومة مصادر الأستغلال في أماكن العمل.
٥- **المطالب :** من خلال المطالبة بحل مشكلات المرأة الريفية الاجتماعية والاقتصادية.

ح) آليات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة :

١- تنمية قدرة المنظمات علي الأستمرارية لتحقيق التطلعات المستقبلية وتعزيز الأعتماد علي الذات.
٢- زيادة قدرة المنظمات والمؤسسات الحقوقية علي التنافس معاً والتنافس بينهما وبين المنظمات الإقليمية والعالمية في تنفيذ البرامج والمشروعات التي من شأنها تمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً من خلال الوصول إلي أفضل النتائج بأعلي درجة من الجودة في ضوء معايير الجودة الشاملة.
٣- تدريب المسئولين بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية علي كيفية أستخدام أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.

٤- توفير الدعم المالي الكافي وأستخدام أساليب إدارية ملائمة تسمح بخلق مناخ ملائم للعمل مع ضمان توفير العنصر البشري كماً ونوعاً وتنمية قدرته الأستمرارية.
٥- تنمية قدرة المنظمات الحقوقية علي الأستفادة القصوي من كل مصادر المعرفة وأستثمار كافة المعلومات والبيانات لتمكين المرأة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً.
٦- الإرتقاء بكفاءة الأداء وفعالية ما يقدم من خدمات للحكم علي مدي الألتزام بالتنفيذ.
٧- تعزيز الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية مع التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والحرص علي التواصل المستمر بينهم لتنمية قدراتها علي الألتزام بالمسئولية الاجتماعية والنهوض بالمرأة الريفية المصرية.

المراجع

(١) محمد شفيق : **التنمية الإجتماعية قراءات في قضايا المجتمعات** ، المكتب الجامعي الحديث ، ط٣ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧.

(٢) أبو الحسن عبد الموجود أبو زيد : التنمية الإجتماعية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨.

(٣) محمد شفيق : **التنمية الاجتماعية " دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** " ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٤م ، ص ٩.

(٤) أحمد عبد الفتاح ناجي ، محمود محمد محمود : **التنمية في ظل عالم متغير** ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٧م ، ص٥.

(٥) مني إبراهيم قرشي ، عبد الحميد محمد علي : **معاناة المرأة** ، القاهرة ، مؤسسة طيبة للطبع والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦١.

(٦) ليلي الخواجة : **المرأة وسوق العمل في مصر – الإتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة – أوراق بحثية** ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ١٨٠.

(7) Brenda Bubils, Kar le krogs sudmiley social work and Empowerment profession Pearson Boston, 2005, p26.

(٨) فوزية عبد الستار : **المرأة في التشريعات المصرية** ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : **تفرير التنمية الإنسانية** ، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، أبحاث ودراسات ، ٢٠٠٢ ، ص ٨.

(١٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : **مصر في أرقام** ، جمهورية مصر العربية ، مارس ٢٠٠٩ ، ص ٥.

(١١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : **المرأة والرجل في مصر** ، جمهورية مصر العربية ، يونيه ٢٠١٤ ، ص ١.

(١٢) ماجدة فريد سرور : **تحليل مضمون شكاوي المرأة كمدخل لتحديد الإحتياجات " دراسة مطبقة علي مكتب شكاوي المرأة بالمجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٧ "** ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦٠٦.

(١٣) سامية محمد فهمي : **المرأة في التنمية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ٣١٨.

(١٤) أحمد فوزي الصادي وآخرون : **دراسات تجريبية في العمل مع الجماعات** ، ١٩٨٩ ، ص ٢.

(١٥) أحمد كمال أحمد : **تنظيم المجتمع**، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ط٢ ، ١٩٧٣ ، ص ص ٢٥ ، ٣٤.

(١٦) محمد كمال البطريق ، محمد جمال شديد : **تنمية المجتمع المحلي** ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ١٨٦.

(١٧) محمد البدوي الصافي خليفة : **المهارات المهنية للإخصائي الاجتماعي** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١١ ، ص ص ١٧ ، ١٨.

(١٨) أحمد وفاء زيتون : **تنظيم المجتمع مفاهيم وقضايا وحالات** ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ١٦٥.

(١٩) أحمد فوزي الصادي وآخرون : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢.

(٢٠) محمد رفعت قاسم : **تنظيم المجتمع – الأسس والأجهزة** – ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٢١.

(٢١) ماهر أبو المعاطي علي : **التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الإجتماعية في المجتمع المصري** ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٦ – ٢٧.

(٢٢) إقبال الأمير السمالوطي : **تخطيط الخدمات الإنسانية "مفاهيم – أدوات – طرق"** ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص ٥١.

23) Yuonne Rydin ; Re-Examining The Role of Knowledge within (Planning Theory, Planning Theory, Vol.6,1 ; March, 2007, pp.52-68.

(٢٤) ماهر أبو المعاطي علي : **التخطيط الإجتماعي في مهنة الخدمة الاجتماعية** ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٧٩ – ٨٠.

(٢٥) محمد رفعت قاسم : **تنظيم المجتمع – الأسس والأجهزة** – ، مرجع سب ذكره ، ص ٣٣٣ .

(٢٦) سوسن عثمان عبد اللطيف وآخرون : **أجهزة الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع** ، القاهرة ، بدون دار نشر ، ٢٠١١م ، ص ٤–٥.

(٢٧) المرجع السابق : ص ٢٤ – ٢٥ .

(٢٨) ماهر أبو المعاطي علي : **التخطيط الاجتماعي في مهنة الخدمة الاجتماعية (سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية)** ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨.

(٢٩) ماهر أبو المعاطي علي : **التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية – أسس نظرية – نماذج تطبيقية** ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ ، ص ٧.

(٣٠) هدي توفيق سليمان : **تفعيل دور المنظمات الأهلية في ظل العولمة ، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية** ، ع ٨ ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ، ٢٠٠٠.

(٣١) أماني قنديل : **العمل الأهلي والتغيير الإجتماعي " منظمات المرأة والدفاع والتنمية في مصر** " ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٣٢) ماهر أبو المعاطي علي : **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية " أسس نظرية وممارسة ميدانية** " ، الفيوم ، مركز الصفوة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(٣٣) أبو النجا محمد العمري : **تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥١.

(٣٤) عبد الحليم رضا عبد العال : **تنظيم " النظرية والتطبيق** " ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(35) Jacobi, - Pedro : Public And Private Responses To Social Exclusion Among Youth In Sao Paulo, Us, Sage Publications , Vol 606 , 2006.
(36) Wilson, Rachae: The Synergy of Modern Abolition ; Inter-Agency Cooperation between State Agencies, Religions Communities, Faith-Based Organization, and NGOS Aginst Human Trafficking, M. A. Dissertation 2010.
(37) Holzer, Jacquielin : A Spartial Analysis of Human Trafficking in Greater Los Angeles, Ph.D. Dissertation, (USA) , California University of Southern California , 2010.
(38) Hernandez, Marguerite : Confronting Human Trafficking; Non-Governmental Organization and U.S.A Anti-Human Trafficking Approach, Ph.D. Dissertation, (USA) , Ohio The Ohio State University , 2010
(39) Kilby, Shan : Review sex Trafficking : International Context and Response International Review of Victim logy, vol.18 (2) , May 2012.

(٤٠) أحمد مصطفي خاطر : **الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، جامعة الدول العربية** ، المؤتمر العربي الأول ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

(٤١) أبو النجا محمد العمري : **آثار التنسيق بين الجمعيات الأهلية – دراسة مقارنة** ، بحث منشور ، المؤتمر العملي الخامس عشر "الخدمة الاجتتماعية والسلام الاجتماعي" ج٣ ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٢.

(٤٢) أحمد مصطفي محمد : **العوامل المرتبطة بالتنسيق بين الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة للمسجونين بمحافظة القاهرة** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٤.

(٤٣) أحمد صادق رشوان : **التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة "دراسة مطبقة علي عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية"** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الثامن عشر "الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر" ، ج ٢ ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٥.

(٤٤) عائشة عبد الرسول أمام : **إتجاه الجمعيات الأهلية نحو تكوين بناء لتبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات "دراسة مطبقة علي عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة"** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية " الخدمة الاجتماعية والرعاية الإنسانية في مجتمع متغير" ، ج٥ ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، أبريل ٢٠٠٨.

(٤٥) أسماء سعيد محمد أحمد: **التكامل بين المنظمات غير الحكومية وأثره علي تحقيق المشروعات المجتمعية لأهدافها "دراسة مطبقة علي المنظما غير الحكومية المعنية بتتنفيذ**

مشروع عدالة الأسرة بمحافظة الجيزة ، بحث منشور ، مجلة داراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع ٢٧ ، ج٤ ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، أبريل ٢٠٠٩.

(٤٦) عبد الفتاح ماهر أنس : **تكامل الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات مجتمع الصيادين** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٠.

(٤٧) أمنيا عبده السيد إسماعيل : **التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال إغاثة طالمرأة المعنفه أسرياً** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٢ .

(٤٨) سميرة إبراهيم الدسوقي : **التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في التخطيط لبرامج رعاية الأطفال ضحايا الإتجار بالبشر** ، بحث منشور ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين ، ع ٥٢ ، يونيو ٢٠١٤.

(٤٩) ولاء جمال كامل محمد : **دراسة وصفية لدور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الرعاية الصحية** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٧ .

(50) Finly Ashley Pary; Are They the Poorest of poor? Examing Capital Accumulation Amanyg Hemale Headed Householdrs, in Mexico, University of Lower, 2003 .

(51) Valladores, Sheryls, Moore, Kristiandreson; The Strengths of poor Families Research Brief Publication Reports Research, 2009.

(52) Flizabith Jean; Rhe Causes of Woman's Poverty, the Cde Study Pero. DHD, University of Colombia, 2007.

(53) Meen, et, al; Measurement of Attitudes of Rural Woman towards Self-Help Groups (Journal of Agricultural Education and Extension, Peer-Reviewed, Journal, Vol14, N3, Sep 2008.

(54) Sanyal, Paromite; Credit, Capital, or Coalition , Microfinance and Woman's Agency, Harvand University, Ph.D Un Publish, 2008.

(55) Olaimat & Al-Louzi; Empowering Rural Woman Through Income- Generating Projects, A Case study in Jordan, 2008.

(٥٦) محمود محمود عرفان : **إستخدام إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم – جامعة القاهرة – ، الجزء الثالث ، مايو ٢٠٠١.

(٥٧) عدلي علي أبو طاحون : **المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية – دراسة علي عينة من نساء الأسر الزراعية بقرية خورشيد بمحافظة الأسكندرية** – ، بحث منشور ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ٢٠٠١.

(٥٨) مديحة مصطفي فتحي : **المعوقات التي تواجه تصميم وتنفيذ برامج محو الأمية للمرأة الريفية** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة الفيوم ، الجزء الثالث ، مايو ٢٠٠١.

(٥٩) منال طلعت محمود : **المنظمات الحكومية وتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي** ، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، المجلد الرابع ، مارس ٢٠٠٤.

(٦٠) محمد عبد العال عبد العزيز : **فعالية برامج جمعيات تنمية المجتمع في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، فرع الفيوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤.

(٦١) هاشم مرعي ، محمد عرفات : **دور المنظمات غير الحكومية في إشباع إحتياجات المرأة الريفية** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦.

(٦٢) فاتن خميس محمد عرفه : **دراسة تقويمية لدور الأخصائيات الاجتماعيات في العمل مع الجماعات النسائية لتمكينها من المشاركة السياسية** ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ، العدد الثالث والعشرين ، الجزء الأول ، اكتوبر ٢٠٠٧.

(٦٣) أماني حامد : **المرأة الريفية وإدارة موارد الأسر لتحقيق التنمية المستدامة** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧.

(٦٤) محمد عرفات عبد الواحد جاد الله : **إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة بالريف** ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، المجلد الثامن ، مارس ٢٠٠٩ ، ص ٢٦٦٥.

(٦٥) المعجم الوجيز : **مجمع اللغة العربية** ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٤١.

(٦٦) مختار الصحاح: **دائرة المعاجم** ، لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٢٠.

(٦٧) محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الازاريطة ، ١٩٩٦ ص ١٨٢.

(٦٨) ابراهيم بيومى مرعى وآخرون:**العمل بين الجماعات وتطبيقاته فى الخدمة الاجتماعية**،القاهرة، المكتب العربى للأوفست ، ١٩٩٣ ، ص ١٤.

(٦٩) مدحت فتوح أحمد : **الخدمة الاجتماعية** " **مدخل تكاملى** " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ ص ٦٠.

(٧٠) هدى عبد الفتاح : **المدخل الى تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٣٣.

(٧١) عبد الحليم رضا عبد العال : **تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٣٣
(٧٢) محمد رفعت قاسم : **تنظيم المجتمع " الأسس والأجهزة "** ، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٠
(٧٣) محمد رفعت قاسم : **العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخري في المجتمع** ، بحث منشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠.
(٧٤) عائشة عبد الرسول : **طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات غير الحكومية فى مصر – الواقع والمأمول** ، بحث منشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٩ .
(٨٤) ابى الفضل جمال الدين ابن منظور : **لسان العرب** ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٣.
(٧٥) احمد زكى بدوى : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، بيروت ، مكتبة لبنان ، دار المعرفة ، ١٩٩٤ ، ص ١٠١.
(٧٦) رشاد أحمد عبد اللطيف : **أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل دراسة المجتمع)** ، الاسكندرية ، الاسراء للطباعة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨١ .
(٧٧) إحسان محمد أحمد عبد الله : **دراسة مقارنة بين خدمات الرعاية الاجتماعية في المنظمات الاقتصادية والحكومية المتخصصة** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٥.
(78) Davies Thomas (2014). NGOs: A New History of Transnational Civil Society. New York: Oxford University Press.. ISBN 978-0-19-938753-3.
(٧٩) أحمد مصطفي خاطر ، محمد بهجت كشك : **إدارة المنظمات الاجتماعية وتقويم مشروعات الرعاية** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٢.
(٨٠) روحي البعليكي ، منير العليكي : المورد الوسيط (دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص ٩٩.
(81) Deepa Narayan; Empowerment and Poverty Reduction, Asource Book Washington, the World Bank, 2002, p10.
(82) Barbra, Teater; An Introduction To Applying Social work Theories and Methods, England, ; Library of Congress Cataloging - in – Publication, open University press, 1ed, 2010, p.55.
(٨٣) المجلس القومي للمرأة : **المرأة المصرية والأهداف الإنسانية للألفية** ، بحث منشور ، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة ، مكتبة الإسكندرية ، ط١٥ ،مارس ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٩.
(84) Empowerment Rural Woman End Poverty And Hunger, Unleashing The Potential of Rural Woman (international Woman's Day 2012), p.1.
(٨٥) محمد رفعت قاسم : **تطبيقات العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع** ، القاهرة ، دار المهندسين للطباعة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٩ – ٩٠.
(٨٦) حسني إبراهيم الرباط وأخرون : **الإدارة في الخدمة الاجتماعية** ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٤ – ٦٥.
(٨٧) تومادر أحمد مصطفي صادق : **العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف "دارسة مطبقة علي المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة في علاقتها بالمنظمات المجتمعية الأخري بمحافظة القاهرة"** ، بحث منشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٤ – ٢٧٥.
(٨٨) رشاد أحمد عبد اللطيف : **مؤسسات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية** ، جامعة حلوان ، ١٩٩٧ ، ص ٤٩.
(٨٩) رشاد أحمد عبد اللطيف : **نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل متكامل)** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩ ، ص ٨٠ – ٨٣ .

(٩٠) عبد الفتاح أحمد زيدان : **تأثير العلاقات الأفقية والرأسية للمنظمات العاملة في التنمية المحلية بالقرية** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠١ .
(٩١) عائشة عبد الرسول أمام : **إتجاه الجمعيات الأهلية نحو تكوين بناء لتبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات "دراسة مطبقة علي عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة"** ، مرجع سبق ذكره.
(٩٢) عائشة عبد الرسول أمام : **طبيعة الأتصال بين المنظمات الحكومية في مصر الواقع والمأمول** ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الخامس عشر ، الجزء الثاني ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، ٢٠٠٣.
(٩٣) عبد الفتاح ماهر أنس : **تكامل الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات مجتمع الصيادين** ، مرجع سبق ذكره.
(٩٤) أبو النجا محمد العمري : **آثار التنسيق بين الجمعيات الأهلية – دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره.
(٩٥)أحمد مصطفي محمد : **العوامل المرتبطة بالتنسيق بين الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة للمسجونين بمحافظة القاهرة**، مرجع سبق ذكره.
(٩٦) أسماء سعيد محمد أحمد: **التكامل بين المنظمات غير الحكومية وأثره علي تحقيق المشروعات المجتمعية لأهدافها "دراسة مطبقة علي المنظما غير الحكومية المعنية بتنفيذ مشروع عدالة الأسرة بمحافظة الجيزة** ، مرجع سبق ذكره.
(٩٧) أحمد صادق رشوان : **التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة "دراسة مطبقة علي عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية"** ، مرجع سبق ذكره.
(98) Jacobi, - Pedro : Public And Private Responses To Social Exclusion Among Youth In Sao Paulo, Us, Sage Publications , Vol 606 , 2006.